IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(47)/OR.6
Date: March 2005

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية السابعة والأربعون

جلسة عامة

محضر الجلسة السادسة

المعقودة في مركز أوستريا فيينا، يوم الأربعاء ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: *السيد تاكاسو (اليابان)*
ثم: *السيد ألانغ رشيد (ماليزيا)*
السيد *غونزاليز أنينات (شيلي)*

المحتويات

بـــند جـــدول الأعمال*		الفقـــرات
٦	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ (*تابع*)	١ - ٢١٨
	كلمات مندوبي:	
	بيرو	١ _ ١٢
	لاتفيـــا	١٣ _ ١٧
	الكاميـرون	١٨ _ ٢٥
	إسرائيـل	٢٦ - ٣١

يرد تشكيل الوفود التي حضرت هذه الدورة في الوثيقة GC(47)/INF/14/Rev.2 .

* الوثيقة GC(47)/21.

"هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات الى Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100 A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108; أو e-mail secpmo@iaea.org; أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

بـــند جـــدول الأعمال *		الفقـــرات
	الفلبيــن	٣٢ - ٤٥
	المغــرب	٤٦ - ٥٧
	بيلاروس	٥٨ - ٧٢
	بوليفيا	٧٣ - ٧٩
	تركيــا	٨٠ - ٩٠
	أيرلندا	٩١ - ١٠٠
	السويد	١٠١ - ١١٤
	الكرسي الرسولي	١١٥ - ١١٨
	اليونان	١١٩ - ١٢٨
	إكـــــــوادور	١٢٩ - ١٣٧
	قيرغيزستان	١٣٨ - ١٤٣
	تايلند	١٤٤ - ١٥٦
	باراغـواي	١٥٧ - ١٦٥
	أستراليا	١٦٦ - ١٨١
	كولومبيــا	١٨٢ - ١٨٩
	ألبانيــا	١٩٠ - ١٩٥
	أرمينيا	١٩٦ - ٢٠٣
	كينيــا	٢٠٤ - ٢١٢
	الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية	٢١٣ - ٢١٨

٦- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ (تابع)
(الوثيقة GC(47)/2)

١- قال السيد باولينيتش (بيرو) إن بلده أحرز تقدماً مهماً منذ دورة المؤتمر العام السابقة فيما يتعلق باستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لمعالجة عدد من المشاكل الوطنية. وقد وضع معهد البحوث النووية وبحوث الطاقة في بيرو، بمساعدة الوكالة، خطته الاستراتيجية وبدأ في تنفيذها، حيث تنص هذه الخطة على الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في مجالات جديدة كالتكنولوجيا الحيوية، وتحديد خواص المواد، وحماية البيئة، وإدارة الموارد المائية على نحو مستدام.

٢- وتواصل الوكالة توفير دعم قيِّم لتدريب الموارد البشرية من خلال المنح الدراسية والزيارات العلمية وبعثات الخبراء. ويحظى بأهمية خاصة التدريب على استخدام منهجية الإطار المنطقي. وقد واصلت بيرو، من جانبها، تنظيم دورات متقدمة بشأن استخدام التقنيات النووية في مجال التكنولوجيا الحيوية والطب ومجالات أخرى.

٣- وفيما يتعلق بنشر العلوم النووية وترويجها، واصل معهد البحوث النووية وبحوث الطاقة ومعاهد وطنية أخرى تنظيم فعاليات، كالاجتماعات العلمية الدولية التي تُعقَد مرتين سنوياً وتتيح للعلماء في بيرو وخارجها محفلاً للمناقشة والتحليل.

٤- وتدين بيرو بالشكر للوكالة على مساعدتها في مشروعين جديدين لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بشأن استخدام التقنيات النظيرية في مجال التعدين وإنشاء بنية أساسية لتطبيق التقنيات النووية بغرض تحليل المواد الأثرية وحفظها وتأريخها. كما تقدر بيرو نقل التكنولوجيا والمعارف من خلال الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي (أركال) والمشاريع الإقليمية التي تتيح إدارة موارد المياه الجوفية في المناطق القاحلة شمالي بيرو على نحو فعال، وتدعيم قدرات معهد البحوث النووية وبحوث الطاقة ومؤسسات أخرى فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للإشعاعات المؤينة. وفي مجال الزراعة، أتاح نقل التكنولوجيا استنباط سلالة جديدة من الشعير ذي جودة تغذوية عالية. كما أُحرز تقدم في تحديد أنواع من القمح قادرة على مقاومة الأمراض وأنواع من نبات الكينوا تناسب الاستهلاك اليومي.

٥- وتطرق إلى الطب بقوله إنه تم مؤخراً، في إطار مشروع ثنائي مع إكوادور تحت رعاية الوكالة، افتتاح مركزين للطب النووي مجهزين بكاميرات جيمية حديثة شمالي باراغواي. وضماناً لسلاسة تسيير هذين المركزين، يوفر معهد البحوث النووية وبحوث الطاقة التدريب للهيئة الطبية ولعاملي الصيانة. وعلاوة على ذلك، تم بمساعدة الوكالة استكمال مختبر المعايرة الثانوية الوطني لقياس الجرعات وهو يوفر الآن خدمات تشخيصية وعلاجية للمرضى. كما تم تركيب جهاز تشعيع بأشعة غاما في مركز RACSO النووي لتشعيع الأنسجة وأصبح جاهزاً لإدخاله في الخدمة. وأعرب عن شكر بيرو لحكومة فرنسا على دعمها لإقامة مشروع وطني وإقليمي يتعلق بتطبيقات المقتفيات للأغراض الصناعية.

٦- وقد ترأست بيرو مجلس التنسيق التقني لاتفاق أركال في العام السابق، وقام معهد البحوث النووية وبحوث الطاقة بتنظيم عدد من الأنشطة مع الوكالة لتشجيع التعاون في المنطقة، بما في ذلك الاجتماع الختامي لمنسقي المشروع المتعلق بمراقبة الجودة في مجال إصلاح أجهزة الطب النووي وصيانتها، والاجتماع الختامي للمشروع الخاص بنظام جودة إنتاج الأنسجة المنقولة المعقمة بالتشعيع والوثائق ذات الصلة. كما تلقت بيرو مساعدات من

الوكالة لأغراض البحوث التقنية والعلمية المتعلقة بقضايا مهمة مثل مكافحة مرض الحمى القلاعية واستئصاله وإدخال تحسينات على تقنية الحشرة العقيمة.

٧- وإدراكاً منها لالتزاماتها المستحقة تجاه الوكالة، بما في ذلك دفع ما عليها من تكاليف برنامجية مقررة الاسترداد، سعت بيرو جاهدة خلال العام السابق لسداد المبالغ المتأخرة عليها. وهي ترحب بجهود الأمانة الرامية إلى تعزيز مفهوم المعيار المركزي باعتباره المؤشر الرئيسي لالتزام الحكومات بمشاريع التعاون التقني.

٨- وقال، مؤكداً على أهمية الأنشطة التي تباشرها الوكالة في مجال التحقق، إن بيرو فخورة بكونها قد شاركت في رئاسة المشاورات غير الرسمية التي أسفرت عن توافق في الآراء بشأن زيادة ميزانية الضمانات الخاصة بالوكالة واعتماد تدابير بهدف تقليص التأثير المالي على البلدان النامية مع الحفاظ على التوازن فيما بين البرامج الرئيسية.

٩- ورغم أن تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٢ قد خلص إلى أن جميع المواد الخاضعة للضمانات ظلت في نطاق الاستخدامات السلمية، أعرب عن قلقه إزاء تطورات معينة قد تؤدي إلى تقويض نظام الضمانات وزعزعة الاستقرار الدولي، لا سيما موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاه اتفاق الضمانات الذي عقدته مع الوكالة. ولم تجد الوكالة أية أوجه تضارب في تقارير الضمانات التي قدمتها بيرو، كما لم تعثر على أي دليل ينم عن أنشطة غير معلنة أو تحريف لمواد نووية في بيرو.

١٠- ويتحتم، في ظل المناخ الدولي الراهن، أن توقع الدول الأعضاء على اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية وأن تنفذها حتى يتسنى جعل نظام الضمانات المتكاملة عالمياً وتيسير مهام التحقق المسندة إلى الوكالة. وقد شاركت بيرو، باعتبارها أول بلد في أمريكا اللاتينية يصدق على بروتوكول إضافي، في المؤتمر الدولي المعني بضمانات الوكالة الذي عُقِد في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وهي عضو في مجموعة أصدقاء البروتوكول الإضافي التي أنشئت في ذلك المؤتمر من أجل الترويج لعالمية البروتوكول الإضافي. وترحب بيرو، في هذا الصدد، بقرار كوبا التصديق على معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم الانتشار، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي.

١١- وقد شاركت بيرو بفاعلية في المؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة الذي عُقِد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وهي ترحب بالتوصيات والاستنباطات المنبثقة عنه. وتأمل أن تقوم الأمانة على وجه العجلة بوضع خطة عمل ذات صلة بالاشتراك مع الدول الأعضاء المهتمة. كما ترحب بيرو بما اقترحه المدير العام بشأن دعوة فريق خبراء معني بالمسؤولية النووية إلى الانعقاد وتشجيع الحوار الجاري بهذا الصدد.

١٢- وينبغي أن تُبذَل جهود لإدخال تحسينات مهمة على الأحكام التي تنص عليها بعض الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية التبليغ المبكر، واتفاقية تقديم المساعدة، واتفاقية فيينا. كما إن من الأهمية بمكان زيادة عدد الأطراف المتعاقدة في تلك الصكوك ووضع تدابير عملية لتنفيذها على نحو فعال. وثمة أهمية حاسمة كذلك لاستعراض مدى إمكانية تطبيق لائحة الوكالة المتعلقة بالتأهب والتصدي في حالات الطوارئ البحرية النووية أو الإشعاعية. وقد صيغ النظام الراهن للطوارئ التي تحدث في البر في الحالات التي لا يشوب فيها السلطة القضائية أي التباس. وينبغي للوكالة أن تضطلع بدور أساسي في وضع آليات للتشاور والإخطار وتبادل المعلومات في التوقيت المناسب – في إطار من السرية الصارمة- بين السلطات الحكومية بشأن عمليات شحن المواد المشعة على الصعيد الدولي.

١٣- وقال السيد فوفيرز (لاتفيا) إن بلده يدرك تماماً الأهمية التي يتسم بها أمان المصادر الإشعاعية وأمنها، ويؤيد بشدة خطة العمل ذات الصلة التي أقرها مجلس المحافظين. وقد نوقشت هذه القضايا بإسهاب خلال المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة، الذي عُقِد في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٣، وخصصت بعض الدول الأعضاء بالفعل موارد مالية إضافية للتغلب على المشاكل الأكثر إلحاحاً. وأعرب عن أمله في أن يكتمل قريباً وضع الصيغة النهائية لمسودة معيار الأمان الخاص بالتحكم الرقابي في المصادر الإشعاعية.

١٤- وفي عام ٢٠٠٢، أقرت حكومة بلده لائحة جديدة بشأن أمن المصادر الإشعاعية ومرافقها، وذلك بالاستعانة بالخبرة التي تجمعت لدى دول أعضاء أخرى. وأعرب عن شكره للولايات المتحدة الأمريكية والسويد على ما قدمتاه من عون في تدعيم نظم الحماية المادية في لاتفيا، لا سيما فيما يخص الضوابط على حدودها ونظم الأمن الكائنة في المرافق الرئيسية. وتؤيد لاتفيا تماماً مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وتدعو سائر الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها.

١٥- وبعد أن انتهت من مشروع وطني للتعاون التقني عن الدراسات المتعلقة بجدوى استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، تعتزم لاتفيا تقديم مشروع مكتمل الأبعاد إلى الوكالة في أواخر العام. وهذا المشروع لن يؤدي فحسب إلى تحسين القدرة التشخيصية لمراكز علاج الأورام في لاتفيا، بل سيوفر خدمات تعليمية كذلك في مجال الأمان الإشعاعي واستخدام النظائر المشعة في البحوث. كما تحظى لاتفيا بدعم قيِّم في هذا المجال في إطار مشاريع التعاون التقني الإقليمي مع الوكالة.

١٦- وقد طرحت حكومة بلده دعوة دولية لتقديم عطاءات بغرض إخراج مرفق سالاسبيلز البحثي من الخدمة والتخلص من الوقود المستهلك به، لكنها لم تنجح في تعيين مشغِّل يتولى عملية الإخراج من الخدمة. وهي تأمل في تلقي دعم انطلاقاً من مبادرة ثلاثية تشمل الوكالة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ورغم تأجيل عملية تفكيك المفاعل في الوقت الحالي بسبب قيود تتعلق بالميزانية، قامت حكومة بلده بتخصيص نحو ٦٥ مليون يورو لغرض تقييم الأثر البيئي وعمليات التحضير للخزن الجاف خارج الموقع إذا اقتضى الأمر وتفكيك المكونات التي لا تؤثر على الأمان الإشعاعي.

١٧- وقد اعتمدت لاتفيا مؤخراً استراتيجيتها الأولى بشأن التصرف في النفايات المشعة، وتهدف إلى تعزيز الأمان في موقع تخلص قائم. ويصف تقرير لاتفيا إلى الاجتماع الاستعراضي الأول للاتفاقية المشتركة، المزمع عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، النظام الوطني للتصرف في النفايات بالتفصيل. وتهدف الحكومة، خلال السنوات السبع المقبلة، إلى استحداث نظام جديد لخزن المصادر المختومة المستهلكة لأمد طويل وإجراء دراسات لجدوى موقع تخلص جيولوجي. وسيشكل هذا الموقع تحدياً حتى للبلدان الكبيرة، وستدعم لاتفيا أية أنشطة رامية إلى إيجاد حل دولي للمشكلة.

١٨- وقال السيد بيريفيه (الكاميرون) إن الدورة العادية السابعة والأربعين للمؤتمر العام تأتي في ظل قلق دولي بالغ حيال الأعمال الإرهابية وسائر الفظائع المرتكبة في أرجاء العالم. وقد تواكبت تلك التحديات مع حقبة من المسؤوليات الجديدة التي أُلقِيت على عاتق الوكالة. وسوف تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى دعم الدول الأعضاء فيها.

١٩- ومن الضروري تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وعالميتها من خلال البروتوكول الإضافي بهدف تمكين الوكالة من التحقق من الامتثال لهذه المعاهدة بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة. والتدابير الموضوعة في إطار الصلاحيات القانونية القائمة المخولة للوكالة تتسم بأهمية جوهرية في مكافحة الانتشار والاتجار غير

المشروع بالمواد النووية والمشعة، ودرء خطر الأعمال الإرهابية النووية. والهدف منها، في جملة أمور، هو توسيع نطاق المعلومات التي يتعين على الدول تقديمها عما لديها من مواد وأنشطة نووية، وتيسير عمليات التفتيش. ومن شأن ذلك أن يعزز الشفافية في المجال النووي ويدعم الاستقرار والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، وتأكيداً من جديد لمشاركتها الفعالة في نظام ضمانات الوكالة وامتثالها التام له، تحث الكاميرون جميع الدول التي لم تقم حتى الآن بتوقيع اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي على أن تفعل ذلك.

٢٠- وقد ضربت أفريقيا مثالاً رفيعاً في مجال عدم الانتشار النووي، حيث أصبحت جميع البلدان الأفريقية تقريباً أطرافاً في معاهدة بلندابا في الوقت الحاضر. وأعرب عن أمله في أن يساعد المجتمع الدولي على صون ذلك الإنجاز وتمكين أفريقيا من استخدام مواردها لأغراض التنمية المستدامة في المستقبل.

٢١- ويشكّل برنامج التعاون التقني جزءاً مهماً كذلك من أنشطة الوكالة. وتشيد الكاميرون بالنتائج الإيجابية للتعاون مع الوكالة في نطاق استراتيجيتها الذاتية لمكافحة الفقر، لا سيما في قطاعات التنمية الريفية والصحة والموارد المائية وتطبيقات التكنولوجيا النووية للأغراض الصناعية. وبفضل الوكالة، أصبح لدى الكاميرون حالياً مختبر مرجعي بيطري في غاروا وقسم للطب النووي مجهز بكاميرا جيمية في مستشفى ياوندي العام. وقد اضطلعت شركة هايدراك في الكاميرون، بمساعدة الوكالة، بقدر كبير من عملية الرصد التي ينطوي عليها إنشاء خط الأنابيب بين تشاد والكاميرون، فأرست بذلك مثلاً يُحتذى في مجال التصوير الإشعاعي للأغراض الصناعية على النطاق دون الإقليمي. وتتمثل أولويات الكاميرون في الأمد القصير في تحسين السلالات النباتية، واستحداث تقنيات لتحسين التربة، وتحسين الإنتاجية في أنواع المجترات المحلية، وتحسين توافر مياه الشرب، وتحسين تغذية الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز، وبلوغ المستوى الأمثل لخدمات الطب النووي والعلاج الإشعاعي والفيزياء الطبية المتوافرة لديها، وتحسين الأمان والأمن الإشعاعيين.

٢٢- ولدى الكاميرون قانون للوقاية من الإشعاعات، كما أنشأت وكالة وطنية للوقاية من الإشعاعات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وينمّ حضور الكاميرون معظم الاجتماعات الدولية المتعلقة بالأمان والأمن النوويين عن جهودها المتواصلة من أجل تعزيز بنيتها الأساسية الوطنية للوقاية من الإشعاعات كي تفي بالمعايير الدولية وتطمئن شركاءها في القطاع النووي كذلك.

٢٣- ويتمثل أحد المعالم البارزة للتعاون الوثيق بين الكاميرون والوكالة في التوقيع على إطارها البرنامجي القطري في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وستضع هذه الوثيقة إطاراً لتحديد أولويات أنشطة التعاون التقني وصوغ المشاريع. ومن شأن إعداد مثل هذه الأطر البرنامجية القطرية أن يساعد الدول الأفريقية الأعضاء على جني أقصى عائد من برنامج التعاون التقني.

٢٤- ويعتمد نجاح برنامج التعاون التقني الخاص بالوكالة على إصرار الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية نحو الوكالة وعزمها على المشاركة في الأنشطة الإقليمية. ولا يمكن التقليل من أهمية ذلك التعاون بالنسبة للبلدان النامية، وتحث حكومة بلده جميع الدول الأعضاء على سداد ما عليها من متأخرات وتقديم مساهماتها بانتظام.

٢٥- وأكد، في ختام كلمته، على الدور الحاسم الذي تقوم به الوكالة في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي وإحلال السلم والأمن الدوليين.

٢٦- وقال السيد فرانك (إسرائيل) إن أحداث العام السابق أوضحت الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة في المجتمع الدولي في وقت يتعرض فيه السلم والأمن لتهديدات على الصعيدين العالمي والإقليمي نتيجة الانتشار النووي وتفشي الإرهاب، فضلاً عن تنامي الطلب على الطاقة والمخاوف التي تكتنف مسألتي الصحة والأمان.

٢٧- وتدعم إسرائيل الأنشطة التي تقوم بها الوكالة للحد من التهديد بالإرهاب النووي. وثمة علاقات متبادلة تثير الانزعاج بين الدول الساعية في الوقت الراهن إلى حيازة أسلحة دمار شامل وتلك التي تدعم الإرهاب، الأمر الذي يدعو إلى بذل جهود حثيثة على المستوى الدولي لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الجماعات الإرهابية والدول الداعمة لها. وقد قدمت إسرائيل مساهمة طوعية إلى صندوق الأمن النووي في العام الراهن، وهي بصدد النظر في تقديم مساهمة عينية إضافية.

٢٨- وحتى يتسنى التصدي للتحديات الراهنة بنجاح، تحتاج الوكالة إلى موارد مالية. ومن ثم تؤيد إسرائيل زيادة الميزانية تعزيزاً لقدرة الوكالة الرقابية.

٢٩- وتمثل الطاقة النووية أحد الخيارات المجدية القليلة لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة، لا سيما في البلدان النامية. بيد أنه يلزم تحقيق توازن جديد بين المضي في تطوير عملية توليد القوى النووية وتحسينها من ناحية، والتصدي للمخاوف المتعلقة بالانتشار النووي من ناحية أخرى. ولا يمكن لنظام ضمانات الوكالة وحده – رغم أهميته المحورية – أن يكفل إنفاذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار على نحو فعال. ويتمثل أحد الحلول الممكنة في وضع معيار يقتصر بمقتضاه توريد الوقود الطازج لمفاعلات القوى النووية على بائع معترف به، على أساس أن يتعهد العميل بعدم تطوير قدرات محلية تتعلق بدورة الوقود وبإعادة الوقود المستهلك بأكمله إلى البائع. ومن شأن هذا الترتيب أن يفيد البلدان التي تزمع استخدام القوى النووية حيث إنها لن تُضطر إلى تطوير دورة للوقود أو مرافق للخزن، كما إنه سيكفل في الوقت ذاته إدارة المفاعلات على نحو أكثر أماناً وأمناً مع احتواء خطر الانتشار النووي. وسيؤيد وفد بلده إنشاء فريق خبراء للنظر في تلك القضية.

٣٠- وتطرق إلى جدول أعمال المؤتمر فقال إن مشروعي القرارين المتعلقين بالشرق الأوسط يُعتبران دخيلين على النظام الأساسي للوكالة ومهمتها. وإسرائيل لا تخفي تحفظاتها الجوهرية بشأن صيغة وجدوى القرار المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وقد صرحت رسمياً بأنها تنأى بنفسها عن أساليب العمل التي ينتهجها ذلك القرار. بيد أنها، تحقيقاً لتوافق الآراء، مستعدة لإقرار صيغة نص قرار العام السابق، إدراكاً منها لحقيقة أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يشكل أحد العناصر المهمة المتممة لعملية إحلال السلم والأمن في المنطقة بوجه عام. وهي لا ترى، في المقابل، مبرراً لبند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية والتهديد النووي الإسرائيلي، بل تعتقد أنه ينطوي على خطورة جسيمة. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق الكثير من التطورات المثيرة للانزعاج بشأن الانتشار النووي، لكن بلده ليس ضالعاً في أيٍّ منها. وإسرائيل لا تهدد جيرانها، كما إنها لا تتصرف على نحو يخل بأيٍّ من التزاماتها الدولية. وينبغي على أولئك الذين طلبوا إدراج ذلك البند في جدول الأعمال أن يدركوا أنه لا بديل عن التفاوض المباشر والمصالحة وعقد اتفاقات بين دول المنطقة استناداً إلى حرية الإرادة. وبعد إرساء علاقات قائمة على حسن الجوار بين جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، سوف يكون التوقيت مناسباً للمضي قدماً نحو وضع ترتيبات إقليمية لضبط التسلح ونزع السلاح في المجالات التقليدية والكيميائية والبيولوجية والخاصة بالصواريخ، وذلك بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها على نحو متبادل. وإذا ما تم اتخاذ أي إجراء

بشأن بند جدول الأعمال هذا، لن يكون بمقدور وفد بلده دعم القرار المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط.

٣١- واختتم كلمته معرباً عن شكره للوكالة على المساعدات التقنية التي تلقاها بلده في إطار مشروع إقليمي بشأن تطبيقات التكنولوجيا النووية شارك فيه متعهدون إسرائيليون وأردنيون. كما يمكن أن يكون المشروع المتعلق بتطوير عملية مكافحة ذباب الفاكهة على نطاق واسع باستخدام تقنية الحشرة العقيمة نموذجاً ممتازاً للتعاون الإقليمي في المستقبل.

٣٢- وقال السيد غارسيا (الفلبين) إن أهمية الوكالة في تشجيع التعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية معترف بها على النطاق العالمي. كما إنها تظل تضطلع بدور حاسم الأهمية فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية، كما هو منصوص على ذلك صراحة في المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وبلده ملتزم تماماً بنظام معاهدة عدم الانتشار، الذي يتسم بأهمية حاسمة للحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين.

٣٣- ويرحب وفد بلده بالمحادثات السداسية التي عُقِدت مؤخراً في بيجين لمناقشة البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويمكن إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة من خلال الحوار البنّاء بغية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ويثير الانتشار النووي قلقاً بالغاً بالنسبة لبلدان تلك المنطقة، بما فيها بلده ذاته. ولذا فإن الفلبين تضم صوتها إلى المجتمع الدولي داعية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها الخاصة بالتسلح النووي على نحو يمكن التحقق منه، والعودة إلى نظام عدم الانتشار. وأعرب عن تأييده لجهود المدير العام الحثيثة من أجل حسم تلك القضية.

٣٤- وتطرق إلى القرار الذي اعتمده مجلس المحافظين بتوافق الآراء في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الوثيقة GOV/2003/69) بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، معرباً عن أمله في أن تتعاون إيران تماماً مع الوكالة لحسم جميع المشاكل المعلقة. وتتمتع جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بحق ثابت في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً لأحكام المعاهدة. ويدعو وفد بلده إيران إلى التوقيع على بروتوكول إضافي وعقده وتنفيذه على وجه السرعة من أجل تبديد مخاوف المجتمع الدولي حول برنامجها النووي.

٣٥- وتعبر مشاريع التعاون التقني المضطلع بها بين الوكالة والفلبين عن أهداف سياسة التنمية البشرية التي يتبناها بلده. وينبغي أن يكون المحرك لبرنامج التعاون التقني هو الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء المتلقية، وفقاً للمبادئ المبيَّنة في الوثيقة INFCIRC/267. وتظل أنشطة الوكالة تمارس تأثيراً إيجابياً على حياة عامة الناس في الفلبين.

٣٦- ففي مجال الزراعة، يهدف مشروع مدته أربع سنوات يتعلق بتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال التكنولوجيا الإشعاعية في جزيرة ميندناو – التي يُتوقع لها أن تصبح سلة الغذاء لتلك الدولة – إلى استنباط سلالات جديدة طافرة للأرز ومحاصيل فاكهة عالية الغلة من خلال استخدام عمليات الطفر المستحثة إشعاعياً والتقنيات الجزيئية.

٣٧- وفي مجال الصحة البشرية، يهدف مشروع مستمر عن فحص حديثي الولادة بالأشعة لاكتشاف الإصابة بالقصور الدرقي إلى تقليل معدل وفيات الأطفال في الأسابيع القليلة الأولى بعد الولادة. وقد حظى ذلك البرنامج

بدعم ملموس من الوكالة بالإضافة إلى تلقيه منحاً من المجلس الفلبيني للبحوث والتنمية ووكالة التنمية الدولية الكندية. وقد عزز التمويل المقدم من الوكالة خلال السنوات الثلاث السابقة قدرة المختبر المركزي الفلبيني على الاضطلاع بالمشروع. ويجري إنشاء البنية الأساسية القانونية اللازمة لذلك الإجراء عن طريق مشروع قانون مقدم إلى الكونغرس. ومن شأن قانون فحص حديثي الولادة بالأشعة أن يقي زهاء ١٠ ٠٠٠ طفل حديث الولادة سنوياً من احتمالات الإصابة بالإعاقة الذهنية والوفاة.

٣٨- وفيما يتعلق بالبيئة، تتولد عن مشروع يتناول استخدام التقنيات التحليلية النووية بغرض تنظيم جودة الهواء بيانات عن مصادر تلوث الهواء وتركيب الملوثات، ونماذج لانتقال الملوثات. وسوف تستفيد السلطات الرقابية البيئية الوطنية من هذا المشروع عن طريق اكتساب أساس علمي لصوغ خطط وسياسات تنظيم جودة الهواء. وقد استُخدِمت بالفعل بيانات مستمدة من المشروع لاستكمال التقرير الوطني الخاص بحالة جودة الهواء. وعلاوة على ذلك، وضع المعهد الفلبيني للبحوث النووية ترتيبات من أجل تركيب أجهزة لأخذ عينات من الهواء في محطتين جديدتين لأخذ العينات يخصان مكتب الإدارة البيئية التابع لإدارة البيئة والموارد الطبيعية كما سيتم، بموجب القانون الوطني لتنقية الهواء، تركيب أجهزة للمراقبة الآنية.

٣٩- وتواصل الفلبين العمل مع الوكالة سعياً إلى إيجاد حل لمشاكل تكاثر الطحالب الضارة، وذلك في إطار المشروع الخاص باستخدام التقنيات النووية لدراسة مشكلة المد الأحمر.

٤٠- وقد أحرز المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعّة الذي عُقِد في وقت سابق من العام نتائج جديرة بالترحيب من شأنها أن تشجع الدول كافة والأمانة ليس على تعزيز الترتيبات المتعلّقة بالتصدّي على الصعيدين الوطني والدولي فحسب بل وكذلك على تقوية آليّاتها الخاصة بتقديم المساعدة. وقد أدرجت الفلبين تلك النتائج في خطط العمل التي تخصها.

٤١- وتفي مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، التي تم تنقيحها مؤخراً، بحاجة الفلبين إلى تعزيز التدابير الأمنية، ولذا فإنها تحظى بدعم تام من جانبها. وفي هذا الإطار، تقدم الوكالة مساعدات فيما يتعلق بتأمين المصادر المشعة المهمَلة الناتجة عن ثلاث وحدات للعلاج عن بعد موجودة داخل اثنين من المستشفيات في الفلبين.

٤٢- وثمة مشروع آخر تم إطلاقه في عام ٢٠٠٣ يتعلق باختيار موقع مرفق مختص بالتخلص من النفايات قرب سطح الأرض ووضع تصميمه النظري، وهو ينطوي على استقصاء تفصيلي للموقع وتحديد خصائصه وتقييم شتى المواضع غير الحصينة والمخاطر التي تكتنف عملية التخلص من النفايات النووية. ويهدف المشروع إلى تحديد مفهوم للتخلص ووضع تصميم للمستودع، بما في ذلك استكمال عملية تقييم لأمان المستودع.

٤٣- وترحب الفلبين بنتائج المؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة الذي عُقِد في فيينا في تموز/يوليه، وتتطلع إلى تعزيز الحوار بشأن القضايا المختلفة التي تتطلب التعاون فيما بين الدول الأعضاء.

٤٤- وأعرب عن شكره للوكالة على المساعدات المقدمة للمشروع المتعلق بتنمية الموارد البشرية ودعم التكنولوجيا النووية، الذي يهدف إلى تطوير وتعزيز المهارات والقدرات التي تملكها الموارد البشرية في الفلبين.

٤٥- وتتولد عن المشروع المتعلق باستخدام الكيمياء الجيولوجية للنظائر الغازية في إدارة الموارد الجوفية الحرارية بيانات أولية عن دور الغازات الخاملة في العمليات الخاصة بخزانات المياه. ونظراً لقلة الدراسات التي

تتناول آثار الاستغلال الميداني على تكوين الغازات الخاملة والنسب النظيرية فيها، فإن النتائج التي سيتم التوصل إليها سوف تكون مفيدة في التخطيط لإدارة الخزانات مستقبلاً. وقد أدت التقنيات النظيرية والكيميائية إلى تحسين فهم نظم المستجمعات المائية في البلد. كما تم إحراز تقدم في تحديد العلاقة بين نظم المستجمعات المائية والمياه الجوفية/السطحية وفي تقييم المواضع المعرضة للتلوث في المستجمعات. وقد وافق المستفيدون النهائيون في ميندناو بالفعل على مواصلة دراسة تلوث المياه الجوفية دعماً لجهودهم الخاصة بإدارة المياه، ومن المتوقع أن تحذو مقاطعات أخرى حذوهم.

٤٦- وأكد السيد عمر زنيبر (المغرب) تأييد بلده لدعائم الوكالة الثلاث، وهي التحقق، والأمان والأمن، ونقل التكنولوجيا، مشدداً على أهمية الوكالة فيما يتعلق بإحلال السلم والأمن العالميين، جنباً إلى جنب مع تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى المشاكل التي تعين على الوكالة مواجهتها مؤخراً، لا سيما في مجال التحقق، فإنها بحاجة أكثر من أي وقت مضى لدعم دولها الأعضاء فيما يخص مسألتي الموظفين والشؤون المالية حتى يتسنى لها إنجاز المهام المسندة إليها.

٤٧- وقد أثبتت معاهدة عدم الانتشار أن ثمة مبررات قوية تسوغ وضع نظام صارم وعالمي لعدم الانتشار. وحث جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى المعاهدة وتعقد اتفاقات ضمانات مع الوكالة بالفعل على أن تفعل ذلك.

٤٨- وأكد دعم بلده للجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل إحلال السلم في شبه الجزيرة الكورية. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا عبر الحوار وفي إطار القانون الدولي. وناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعيد النظر في قرارها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وأن تستأنف المحادثات مع الوكالة وسائر الأطراف المعنية بغية تحقيق الامتثال التام لاتفاق الضمانات الذي عقدته مع الوكالة.

٤٩- ويشاطر المغرب المجتمع الدولي مخاوفه بشأن استمرار التهديد بنشر أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط. وهو يشعر بالإحباط لأنه لم يعقب اعتماد القرار GC(46)/RES/16 بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في تلك المنطقة إحراز أي تقدم. وما زالت إسرائيل ترفض إخضاع جميع مرافقها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة. ويشكل ذلك عقبة خطيرة تعرقل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولذا فإنه يحث إسرائيل على أن تبادر، كتدبير لبناء الثقة، إلى الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وقبول تحقق الوكالة من منشآتها النووية. ويؤيد المغرب الجهود التي يبذلها المدير العام لعقد محفل تشارك فيه جميع بلدان المنطقة من أجل مناقشة خبرات المناطق الأخرى في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. فالأمن لن يتحقق في منطقة الشرق الأوسط من خلال اللجوء إلى القوة أو الإرهاب أو التهديد باستخدام أسلحة نووية.

٥٠- وينبغي للأمانة أن تضاعف جهودها الرامية إلى إعلام الجمهور بمزايا تطبيق التقنيات النووية في قطاعات الزراعة والصحة والهيدرولوجيا والطاقة. وينبغي، في الوقت نفسه، توعية الجمهور بضرورة تحديد مستويات ملائمة للأمان والأمن. كما يتعين أن تقوم الوكالة بالمزيد لدعم البلدان في إعداد خطط عمل من أجل التصدي للطوارئ في حالة وقوع حادث نووي.

٥١- ويجب أن يؤخذ التهديد بالإرهاب النووي بجدية بالغة. ولذلك ينبغي أن تستفيد جميع الدول من التعاون في إقامة البنى الأساسية للأمان والأمن النوويين. كما يتعين تخصيص معظم ميزانية الوكالة المرصودة لمحاربة الإرهاب النووي من أجل بلوغ ذلك الهدف.

٥٢- ويعتزم المغرب، بمساعدة الوكالة، وضع استراتيجية نووية وطنية بهدف إنشاء البنية الأساسية التشريعية والرقابية الضرورية وتعزيز السلطات الرقابية الموجودة لديه. ويعرب المغرب عن شكره لما حظي به من تعاون متبادل، سيفضي قريباً إلى افتتاح المركز الوطني للطاقة النووية بصورة رسمية وتحديد الموقع الخاص بإقامة مفاعل نووي.

٥٣- وفي إطار التعاون مع الوكالة في عام ٢٠٠٣، قام المغرب بتنظيم دورة عليا عن الوقاية من الإشعاعات للمتخصصين من أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، وسوف تُعقَد دورة ثانية في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد قرر المغرب توسيع نطاق التعاون مع الوكالة في ذلك المجال ليشمل بلداناً أفريقية ناطقة باللغة الانكليزية.

٥٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قام المغرب، بالتعاون مع الوكالة ومنظمات أخرى، باستضافة المؤتمر الدولي المعني بالبنى الأساسية الوطنية للأمان الإشعاعي. وقد أوصى ذلك المؤتمر بتقديم المساعدة فيما يتعلق بإنشاء بنى أساسية وطنية مختصة بالأمان الإشعاعي وأمن المصادر المشعة، كما أكد على أهمية تدريب العاملين بهذا الصدد. وحث المدير العام على إعداد خطة عمل تضعها الوكالة استناداً إلى توصيات ذلك المؤتمر.

٥٥- وسوف يسهم توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن برنامج الوكالة وميزانيتها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في تحقيق توازن أفضل بين أنشطة التحقق التي تباشرها الوكالة وتلك الخاصة بالتعاون التقني. ورغم بقاء بعض الأمور دون حسم، فإنه متيقن من أن جهود الأمانة ستكفل القدرة على تذليل أية صعوبات. وشجع جميع الدول الأعضاء على أن تقوم، حيثما أمكن، بزيادة مساهماتها الطوعية في صندوق التعاون التقني.

٥٦- والمغرب بحاجة إلى مزيد من التعاون من جانب الوكالة فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية في إدارة الموارد المائية لمكافحة الجفاف والتصحر، اللذين يتضرر منهما على وجه الخصوص، وفي القطاع الصحي كذلك.

٥٧- ورغم اعتماد التعديل الخاص بالمادة السادسة من النظام الأساسي خلال الدورة العادية الثالثة والأربعين للمؤتمر العام في عام ١٩٩٩، فإنه لم يبدأ نفاذه إلى الآن. كما إن عدد البلدان التي أودعت صكوك قبولها لذلك التعديل حتى وقتنا الحاضر لا يتجاوز ٣٦ بلداً، بما فيها المغرب. ونظراً لضآلة معدل قبول ذلك التعديل بما من شأنه الإضرار بتطبيق مبادئ الديمقراطية في نطاق المؤسسات الدولية، فإنه يقترح إدراج تلك المسألة ضمن قائمة النصوص ذات الأولوية الخاصة بالأمم المتحدة.

٥٨- وقال السيد باريبف (بيلاروس) إن التحول إلى التنمية المستدامة يتسم بأهمية حيوية من الناحية البيئية بالنسبة للعالم المعاصر. فمن المؤكد أن النمو المستمر في عدد السكان وتعاظم احتياجات العالم النامي يعني ازدياد الطلب على الطاقة، وبيلاروس لا تستبعد إمكانية تطوير برنامج الطاقة النووية الخاص بها. وعلى ضوء احتمال تشييد محطة للقوى النووية في عام ٢٠٠٥، تم بالفعل اختيار الموقع وإجراء دراسة للجدوى وتقييم لأمان شتى أنواع المفاعلات الحديثة.

٥٩- ويشاطر وفد بلده مخاوف الوكالة بشأن انخفاض عدد المتخصصين المؤهلين في مجال الطاقة النووية واحتمال فقدان المعارف النووية نتيجة تقادم القوى العاملة في المجال النووي. وتفعل بيلاروس كل ما في وسعها لتدارك ذلك الوضع عن طريق المشاركة في اجتماعات الخبراء بشأن إدارة المعارف النووية، وهي في سبيلها

إلى تنفيذ برامج تدريبية على نحو مشترك مع الوكالة، بما في ذلك دورات عليا إقليمية مدتها ثلاثة أشهر عن الوقاية من الإشعاعات والاستخدام المأمون لمصادر الإشعاعات المؤيِّنة.

٦٠- ويواصل علماء بيلاروس إجراء بحوث في المجال النووي في إطار التعاون مع المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا، وتدعم الحكومة تلك المساعي.

٦١- وإدراكاً من بيلاروس لحقيقة أن التصرف المأمون في الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة يظل إلى حد كبير قضية ذات أهمية على نطاق العالم، فإنها قد انضمت في عام ٢٠٠٢ إلى الاتفاقية المشتركة.

٦٢- ولا يزال العمل جارياً بشأن إعادة بناء مرفق "إيكوريس" للتخلص من النفايات المشعة، كما يلزم إدخال تحسينات جوهرية على المتطلبات الرقابية الوطنية الخاصة بالتصرف في النفايات. وتأمل بيلاروس أن يتسنى لها الاعتماد على دعم الوكالة في حسم المشاكل المعلقة.

٦٣- وأكد مجدداً اهتمام بلده بالمشاركة في المبادرة الثلاثية، ليس فقط من أجل إعادة وقود المفاعلات البحثية المستهلك نظراً لعدم وجود مجال للخزن الطويل الأمد أو إعادة المعالجة في بيلاروس، بل وكذلك بغرض معالجة مواقع التخلص من النفايات المشعة التي لا تزال باقية في مناطق بيلاروس التي كان قد تم نشر قوات سوفياتية فيها ولا تتوافر بشأنها أية وثائق تقنية.

٦٤- ويعد الأمن النووي والإشعاعي من أنشطة الوكالة الرئيسية، وهو يمثل تحدياً بالنسبة للدول كافة. وقد أكد المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة الذي عُقِد في آذار/مارس ٢٠٠٣ أهمية التعاون الدولي في ضمان أمن المصادر ومنع الاتجار بها دون ترخيص، وذلك في سياق الحرب على الإرهاب.

٦٥- وقد أصدرت حكومة بيلاروس مرسوماً في عام ٢٠٠٣ يقضي باتخاذ ترتيبات من أجل إعادة المصادر الإشعاعية المستهلكة إلى الصانع. وتواجه بيلاروس، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة، مشكلة تحديد مواقع المصادر اليتيمة، وذلك تحسباً للمخاطر التي تهدد الصحة العامة ودرءاً لأية أضرار اقتصادية محتملة. فقد تم العثور على ستة وأربعين مصدراً يتيماً داخل بيلاروس في عام ٢٠٠٣ وحده.

٦٦- وتتسم الحماية المادية للمواد النووية بأهمية حاسمة بالنسبة لضمان الأمان النووي والإشعاعي وأمن المواد النووية، فضلاً عن مكافحة الإرهاب الدولي. وترحب بيلاروس بالجهود التي تبذلها الوكالة في هذا المجال، بما في ذلك عملية تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتشارك بيلاروس بفاعلية في تلك العملية، كما تتطلع إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد تلك التعديلات.

٦٧- وقد أقيم نظام الحماية المادية الخاص ببيلاروس في عام ١٩٩٦ بدعم من اليابان والسويد والولايات المتحدة الأمريكية. ولا تزال هناك حاجة إلى مساعدة الدول المانحة دعماً لمواصلة تشغيل ذلك النظام.

٦٨- وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، فإن بيلاروس تخلت طواعية عن الأسلحة النووية وعملت على سحبها من أراضيها الوطنية. كما قامت بالتوقيع على معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة طرفاً غير حائزة لأسلحة نووية وعلى اتفاق لتطبيق الضمانات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أصدر رئيس بيلاروس قراراً بالشروع في إجراء مفاوضات تتناول نص بروتوكول إضافي لذلك الاتفاق، يؤمل إحالته إلى مجلس المحافظين في المستقبل القريب.

٦٩- ويتمثل العائق الأكبر أمام تطوير القوى النووية في المخاوف العامة حول العواقب المحتملة للحوادث. ولقد كان لكارثة تشرنوبل تأثير بالغ في ذلك الصدد، ويهم المجتمع الدولي استقصاء عواقبها بدقة والتوصل إلى نُهُج عملية للتغلب على تلك العواقب. ويرحب وفد بلده بما تم مؤخراً من إنشاء محفل علمي دولي بشأن تشرنوبل، وهي مبادرة اقترحها المدير العام أثناء زيارته إلى بيلاروس في آب/أغسطس ٢٠٠١. ولهذا المحفل دور مهم يتعين القيام به فيما يتعلق بتقييم العواقب الإشعاعية البيئية والطبية لكارثة تشرنوبل. ويمكن الاستعانة بذلك التقييم كأساس لوضع خطة عمل من أجل تخفيف الآثار السلبية التي أصابت البشر والبيئة من جراء ما يُعتبَر أسوأ حادث في تاريخ الصناعة النووية. وتأمل بيلاروس أن يُعقَد في عام ٢٠٠٤ مؤتمر دولي لحصر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها كمحصلة لعمل المحفل، بغية وضع استراتيجية واضحة للعمل في المستقبل وحشد الموارد المالية اللازمة لإعادة تأهيل المناطق المضارة وتحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة. وينبغي أن يجري العمل في ذلك المحفل في إطار من التعاون البنّاء مع الشبكة الدولية للبحوث والمعلومات بشأن تشرنوبل تحت رعاية الأمم المتحدة.

٧٠- وتعكف بيلاروس على استحداث وتنفيذ مبادرات جديدة بشأن تشرنوبل، وتتمثل إحداها في برنامج التعاون من أجل إعادة التأهيل، الذي تم البدء فيه في عام ٢٠٠٣. ويتوخى ذلك البرنامج إيجاد حل شامل ومتكامل للمشاكل المتعلقة بالوقاية من الإشعاعات والرعاية الصحية والحماية البيئية والتنمية الاقتصادية في المناطق المضارة والتعليم. وهو يحظى بدعم واسع من البلدان الأوروبية والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتأمل بيلاروس أن تشارك الوكالة أيضاً في هذا البرنامج.

٧١- وقال، مؤكداً على أهمية التعاون التقني بين الوكالة وبيلاروس، إنه تم إقرار الإطار البرنامجي القطري الخاص ببلده في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٧٢- واختتم كلمته قائلاً إن بيلاروس أوفت، في عام ٢٠٠٣، بالتزاماتها المالية قِبَل الوكالة كاملة وسوف تسعى جاهدة للقيام بذلك في المستقبل.

٧٣- وشدد السيد أولموس (بوليفيا) على الأهمية التي يعلقها بلده على الروابط التي تجمعه بالوكالة، لا سيما فيما يخص التعاون التقني بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويجري في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تنفيذ مشروعين عن العلاج الإشعاعي وتلوث المياه، رُصِدت لهما ميزانية تتجاوز قيمتها ٠٠٠ ٤٠٠ دولار. وأعرب عن أمله في أن يتسنى للوكالة المساهمة باعتمادات مالية في تنفيذ مشروع ثالث يتعلق بالسيطرة على مخلفات مبيدات الآفات، ساهمت فيه الحكومة البوليفية بمبلغ ٠٠٠ ٢٢ دولار من خارج الميزانية. وتُقدَّر الميزانية الإجمالية لذلك المشروع بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار.

٧٤- ورغم صعوبة الوضع الاقتصادي الذي تشهده بوليفيا، فإنها تواصل تقديم مساهماتها المقررة في الميزانية العادية كاملة وفي موعدها. وفي إطار مساهماتها في صندوق التعاون التقني، خصصت مؤخراً مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لاقتناء جهاز كوبالت خاص بمشروع لتطوير خدمات العلاج الإشعاعي (BOL/6/024). وإضافة إلى ذلك، قامت خلال دورة البرنامج السابقة بسداد مبلغ ٠٠٠ ٨٠ دولار من أجل مشروع داعم للمراكز الطبية النووية في "كوتشابامبا" و"سوكري" (BOL/6/022). ويشيد وفد بلده بالنهج الابتكاري الذي تبناه قسم أمريكا اللاتينية التابع لإدارة التعاون التقني فيما يتعلق بتعزيز إدارة المشاريع، وكان قد اقترح أن تستضيف مدينة "سانتا كروز دي لا سييرا" حلقة دراسية إقليمية من أجل تقديم اقتراحات المشاريع الخاصة بدورة الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

باستخدام تلك المنهجية. وفي السياق ذاته، لاقت الحلقة العملية التي عُقِدت مؤخراً عن تخطيط وتصميم مشاريع التعاون التقني مع الوكالة باستخدام منهجية الإطار المنطقي نجاحاً عظيماً. وهذه الحلقة لن تيسر عملية تخطيط المشاريع واختيارها وتنفيذها فحسب، بل ستؤدي كذلك إلى استخدام الموارد على النحو الأمثل.

٧٥- وتجنباً لتراكم الديون كما حدث في الماضي، صدرت تعليمات إلى المعهد البوليفي للعلوم والتكنولوجيا النووية، باعتباره السلطة الرقابية الوطنية، بنقل مسؤولية الوفاء بتلك الالتزامات إلى المؤسسات أو الهيئات المستفيدة من المشاريع القائمة على التعاون.

٧٦- وفي إطار الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، تشارك بوليفيا في ١٣ مشروعاً، تتصل بصورة أساسية بالكيمياء النووية والطب النووي والزراعة والوقاية من الإشعاعات.

٧٧- ويجدر الإشادة بمكتب الأمن النووي على ما قام به من ترويج فعال لحلقة دراسية إقليمية مخصصة لممثلي السوق المشتركة الجنوبية وشيلي وبوليفيا، تتناول موضوع الكشف عن المواد المشعة ومراقبتها عند المعابر الحدودية ويُزمع عقدها في "سيوداد ديل إستي" بباراغواي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويتمثل الهدف من تلك الحلقة الدراسية في مناقشة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة، وبلوغ المستوى الأمثل لأساليب الكشف وتنسيق الآليات الرقابية والأمنية. وقد عرضت بوليفيا استضافة إحدى الفعاليات المماثلة بالتعاون مع الوكالة وبمشاركة البلدان الأندية، ربما في الربع الأول من عام ٢٠٠٤.

٧٨- وأعرب عن شكره للوكالة على ما قدمته من مساعدة في معالجة الحوادث التي تنطوي على مواد مشعة والتي تم الإبلاغ عنها في بوليفيا خلال العام الماضي.

٧٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أودعت بوليفيا صكي انضمامها إلى اتفاقية المساعدة واتفاقية التبليغ المبكر، كدلالة أخرى للأهمية التي تعلقها على تعزيز علاقاتها مع الوكالة.

وتولى السيد ألانغ رشيد (ماليزيا) رئاسة الجلسة.

٨٠- وهنأ السيد ساهينباش (تركيا) الوكالة على ما حققته من إنجازات خلال العام السابق. فمن شأن المشاريع المتعلقة باستحداث جيل جديد من المفاعلات النووية ودورات الوقود، مثل المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية – الذي يهدف إلى دعم استخدام التكنولوجيا النووية على نحو مأمون ومستدام واقتصادي ومقاوم للانتشار من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بالطاقة في القرن الحادي والعشرين – أن يساعد إلى حد كبير البلدان التي أبقت على الطاقة النووية كخيار طويل الأمد. وينبغي للوكالة أن تواصل تلك الأنشطة، مع السعي إلى إيجاد أوجه تعاضد بين المشروع الدولي والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، وأن تشجع التعاون بين الدول الأعضاء في إطار المشروع الدولي.

٨١- وتؤيد تركيا جهود الوكالة الرامية الى تقوية نظام عدم الانتشار وآليات التحقق. ومما يبعث على الارتياح ما خلصت إليه الوكالة من أنه قد تم حصر جميع المواد النووية والمفردات الأخرى الخاضعة للضمانات، باستثناء المواد النووية الموجودة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أوضحت التطورات التي وقعت في العام الماضي ضرورة اتخاذ تدابير أخرى محددة لتقوية نظام عدم الانتشار.

٨٢- وثمة ضرورة جوهرية للانضمام إلى البروتوكول الإضافي على نطاق عالمي، وتؤيد تركيا، التي صدقت على بروتوكول إضافي، جميع المبادرات التي تتخذها الوكالة تحقيقاً لتلك الغاية. وطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على مثل هذا البروتوكول وتنفذه أن تقوم بذلك دون إبطاء.

٨٣- ويساور القلق وفد بلده إزاء عجز الوكالة عن التحقق من البرنامج النووي الخاص بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولذا فإنه يؤيد الجهود التي يبذلها المدير العام للتفاوض مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن متطلبات وطرائق الامتثال لاتفاق الضمانات الذي عقدته بموجب معاهدة عدم الانتشار. وهو يرحب بالمحادثات السداسية التي أجريت مؤخراً في بيجين ويؤيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للقضية النووية الخاصة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٨٤- وفي حين أظهرت جمهورية إيران الإسلامية تعاوناً متزايداً فيما يتعلق بتزويد الوكالة بالمعلومات، فإن عليها أن تتحلى بالتعاون التام وغير المشروط، كما هو مبين في القرار الوارد في الوثيقة GOV/2003/69، وذلك من أجل حسم القضايا المعلقة على وجه السرعة. وينبغي لإيران أن تعقد بروتوكولا إضافياً وأن تنفذه في أقرب وقت ممكن، كي تبرهن بذلك على التزامها بعدم الانتشار.

٨٥- وأثنى على العمل المضطلع به من جانب المدير العام والأمانة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العراق. بيد أنه يلزم بذل مجهود أكبر من أجل التحقق من البرنامج النووي الخاص بالعراق على نحو تام ومكتمل. وينبغي أن تظل الوكالة مستعدة لاستئناف أنشطتها الخاصة بالتحقق وأن تنتظر مزيداً من التوجيهات من جانب مجلس الأمن.

٨٦- ويعد الأمن النووي والحماية من الإرهاب النووي أولويات عالية بالنسبة لتركيا. وفي إطار جهودها المستمرة لتعزيز قدرتها على مكافحة التهديد بالإرهاب النووي، دعت تركيا الوكالة إلى إيفاد بعثة تابعة للخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وسوف تأخذ التوصيات المنبثقة عن تلك البعثة بعين الاعتبار على النحو اللائق.

٨٧- ويتسم أمان المواد النووية والمشعة بأهمية حاسمة بالنسبة لمصداقية التكنولوجيا النووية. ورحب بالتقدم المحرز خلال الأعوام الأخيرة بشأن الأمان النووي والإشعاعي وأمان النفايات والنقل، وفيما يخص تنقيح معايير الأمان. وينبغي أن يجري على نطاق واسع تنفيذ خطط العمل المنقحة بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والخطط المتعلقة بالوقاية من الإشعاعات المهنية. كما كان اعتماد مدونة قواعد السلوك المنقحة بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها خطوة إيجابية بهذا الصدد. ومن شأن تلك التدابير كافة أن تعزز ثقافة الأمان والأمن العالمية وأن تهيئ أساساً للتعاون في ذلك المجال.

٨٨- وثمة أولوية أخرى وهي النقل المأمون للمواد النووية والمشعة، وترحب تركيا بالتقدم المحرز في ذلك المجال كما ورد في الجزء باء من القرار GC(46)/RES/9. وقد قامت بعثة تابعة لخدمة تقييم أمان النقل بزيارة تركيا في آذار/مارس ٢٠٠٣، وسوف يستفاد من توصياتها في العمل اللاحق بشأن أمان النقل، بما في ذلك احتمال تعديل البنى التشريعية والمؤسسية الوطنية. وخدمة تقييم أمان النقل هي الآلية المثلى لتقييم مدى تنفيذ الدول الأعضاء للمعايير المعترف بها دولياً، وسوف يكون للتقارير التي تقدمها تأثير إيجابي على الجهود الدولية المبذولة من أجل إرساء ثقافة شاملة لأمان النقل. وقد فحص المؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة، الذي عُقِد في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في فيينا، جميع الجوانب الخاصة بذلك الموضوع، وكان بمثابة منبر لبلورة

الأفكار والتوصيات من أجل العمل في المستقبل. وتركيا مستعدة للمشاركة في إعداد خطة عمل تستند إلى الاستنباطات والتوصيات المنبثقة عن ذلك المؤتمر.

٨٩- وقد أيدت تركيا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن ميزانية الوكالة، إيماناً منها بأنه سيتيح للوكالة الاضطلاع بأنشطتها على نحو متوازن. ويحدوه الأمل في أن يتسنى تمويل جميع برامجها الأساسية من الميزانية العادية مستقبلاً. ويثق وفد بلده في أن الأمانة ستواصل إيجاد سبل لتحقيق الكفاءة والفعالية في كل ما تقوم به من أنشطة، لا سيما فيما يخص الضمانات.

٩٠- وتمثل أنشطة الوكالة الخاصة بالتعاون التقني جزءاً أساسياً من عملية التنمية المستدامة. وتشعر تركيا بالارتياح للإنجازات التي حققتها مشاريعها التعاونية على الصعيدين الوطني والإقليمي في عام ٢٠٠٢. إلا أنه ما زال هناك عمل ينبغي القيام به لزيادة معدلات تنفيذ المشاريع. ويؤيد وفد بلده نهج المعيار المركزي، كما يرى أن استراتيجية التعاون التقني الجديدة أساسية بالنسبة لتخطيط البرنامج، لكونها جزءاً حاسم الأهمية في برنامج التعاون التقني.

٩١- وقال السيد ميرفي (أيرلندا) إن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل قد اكتسب أهمية عاجلة جديدة وإنه يلزم التصدي للتحديات المرتبطة بذلك وحسمها. والسبيل الأمثل لمواجهة التحديات المشتركة هو التصدي لها على نحو مشترك، وأيرلندا ملتزمة بشدة بمبدأ تقاسم المسؤولية بشأن السلم والأمن العالميين.

٩٢- ولم يكن النهج المتعدد الأطراف أكثر أهمية في أي مجال آخر كما هو في ميدان عدم الانتشار النووي. ومعاهدة عدم الانتشار، باعتبارها حجر الزاوية بالنسبة لنظام عدم الانتشار العالمي، تتسم بأهمية جوهرية في مواصلة السعي إلى نزع الأسلحة النووية. وتضطلع الوكالة بدور محوري في ذلك النظام، ومن الضرورة بمكان أن تحصل على الدعم من جانب دولها الأعضاء على أكمل وأشمل وجه.

٩٣- ولقد واجهت معاهدة عدم الانتشار تحديات حرجة عديدة من الداخل والخارج، متمثلة في نكوص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن التزاماتها الرقابية بموجب المعاهدة المذكورة، والتساؤلات غير المحسومة حول برنامج إيران النووي، والجهد المبذول للتحقق من قدرات العراق النووية، وإخفاق بعض البلدان في عقد اتفاقات ضمانات بموجب تلك المعاهدة وإنفاذها، والركود الذي تشهده عملية نزع الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها. ويجب مضاعفة الجهود الرامية إلى حسم تلك الأمور وتقوية نظام عدم الانتشار.

٩٤- وتوضح القضية النووية الخاصة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدى الحاجة إلى نظام التحقق المتعدد الأطراف الذي توفره الوكالة. وترحب أيرلندا بالمحادثات السداسية التي أُجريت مؤخراً في بيجين، وتأمل أن يتم إحراز تقدم في حسم تلك القضية. ويحث وفد بلده إيران على زيادة وتيرة التعاون مع الوكالة والتحلي بالشفافية التامة بشأن برنامجها النووي. وفيما يخص العراق، ما زالت تقع على عاتق الوكالة مسؤوليات بموجب الأحكام المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الذي عقده ذلك البلد بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ ويحدوه الأمل في أن يتسنى لها الاضطلاع بتلك المسؤوليات عما قريب.

٩٥- وتحتل العلاقة بين عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية موقع الصدارة في معاهدة عدم الانتشار النووي، حيث إن هذين المفهومين يعزز أحدهما الآخر. ويستتبع الحق في تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية مسؤوليات معينة تتعلق بضرورة ضمان عدم استخدام المواد والمعدات النووية المخصصة للاستخدام

السلمي في إنتاج أسلحة نووية، وتتصل بوجوب اتباع أفضل الممارسات بشأن الأمور الخاصة بالأمن والأمان والنقل.

٩٦- ولقد استفادت أيرلندا بدرجة كبيرة من عضويتها في الوكالة لمدة ثلاثين عاماً، وهي تنظر بعين التقدير إلى ما تجريه الوكالة من بحوث وما تصدره من منشورات وتتحين الفرصة للمشاركة في عملها. وقد شارك متخصصون من المعهد الأيرلندي للوقاية من الإشعاعات في دورات تدريبية، كمساهمين ومشاركين في آنٍ واحد. ويؤيد بلده جهود الوكالة الرامية إلى تقاسم التكنولوجيا النووية ونقلها، لا سيما حيثما أمكن لها تقديم حلول مأمونة ومستدامة وطويلة الأمد في مجالات معينة كالزراعة والصحة البشرية والموارد المائية.

٩٧- والسياسة التي تنتهجها أيرلندا بصدد الطاقة النووية وما يرتبط بها من أنشطة، كإعادة المعالجة، لا يشوبها أي غموض. فالطاقة النووية لا يمكن أن توفر مورداً مستداماً للطاقة، كما إن المخاطر التي تشكلها على الصحة العامة والبيئة تفوق كثيراً الفوائد المرجوة منها. ورغم التهديدات التي تنطوي عليها ظاهرة الاحترار العالمي، فإنه ليس ثمة ما يبرر إعادة تقييم خيار الطاقة النووية. كما إن المشاكل المرتبطة بالطاقة النووية وبانبعاثات غازات الدفيئة تمثل تحديات بيئية بارزة. ولئن كانت البلدان لا تشترك جميعها في تلك الآراء، فإن كل الدول الأعضاء مهتمة على نحو مشترك بالتصدي للمخاطر المرتبطة بالطاقة النووية والحد منها. ويلزم تبني نهج عالمي إزاء القضايا القائمة عبر الحدود والمسائل الدولية التي يثيرها استخدام تلك الطاقة.

٩٨- ويساور القلق أيرلندا إزاء استمرار الترويج للطاقة النووية رغم أن مسألة التصرف في النفايات النووية تظل غير محسومة. فمن الخطأ أن يتم تصريف النفايات المشعة عمداً في البيئة البرية والبحرية.

٩٩- ويعد نقل المواد المشعة عبر بيئة بحرية مشتركة مدعاة للقلق كذلك. وعلى ذلك فإن المؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة، الذي عُقِد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٣، جاء في وقته. وترحب أيرلندا، التي شاركت بفاعلية في ذلك المؤتمر، بأحد النواتج المنبثقة عنه، متمثلاً في إنشاء فريق خبراء دولي معني بالمسؤولية النووية. كما تؤيد توصية المؤتمر بضرورة مواصلة المناقشات غير الرسمية بشأن الاتصال بين الحكومات، في ظل مشاركة الوكالة. وهي تؤيد كذلك الاستنباط القائل بضرورة إجراء مزيد من المناقشات من أجل تطوير قدرة دولية على التصدي. وتوفر تلك النواتج برنامجاً يمكن الارتكاز إليه لبناء الثقة المتبادلة اللازمة بين الدول النووية وغير النووية. وعلى ذلك فإنه يشجع الدول كافة على المشاركة بصورة بناءة واستباقية في تلك الأنشطة.

١٠٠- وما فتئت أيرلندا تدعم صندوق التعاون التقني وتسلم بالدور المهم الذي يضطلع به في رفع مستوى الأمان في الدول المتلقية. وينبغي أن يكون المحور الأساسي لذلك البرنامج هو الأمان النووي والوقاية من الإشعاعات، وليس تطوير القوى النووية. ولقد سددت أيرلندا كامل حصتها في المبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٣ كما قدمت مساهمة لصندوق الأمن النووي.

١٠١- وقالت السيدة ميلين (السويد) إن أسلحة الدمار الشامل تظل أحد أكبر التهديدات على السلم والأمن الدوليين، إضافة إلى الخطر الذي يمثله انتشار تلك الأسلحة. ومن بين أهم الشواغل الراهنة إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن نيتها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار وتهديداتها المتكررة بتطوير أسلحة نووية؛ فضلاً عن استمرار رفض الهند وإسرائيل وباكستان الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار؛ والمسائل الخطيرة المطروحة بشأن النوايا الكامنة وراء البرنامج النووي الإيراني الطموح؛ وانعدام إحراز أي تقدم في

نزع الأسلحة النووية والإخفاق في وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ؛ وخطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين.

١٠٢- تلك جميعها شواغل مشتركة وتقتضي بالتالي حلولاً مشتركة. ومن الضروري أن يتم وضع إطار قوي متعدد الأطراف في ظل تعاون دولي قوي من أجل تنفيذه، مع توافر قدرات إبداعية تتيح استشراف أوضاع جديدة. ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً مجموعة من التدابير الأساسية إلى جانب خطة عمل لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأنشأت السويد هيئة دولية مستقلة معنية بنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يترأسها الدكتور هانز بليكس.

١٠٣- ومن شأن الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها على الوجه الأكمل، بما في ذلك إبرام بروتوكولات إضافية نافذة في جميع الدول، أن يعزز الأمان العالمي. وناشدت جميع الدول التي لم تبرم بروتوكولات إضافية حتى الآن أن تفعل ذلك وأن تبدأ تنفيذها. فمن شأن ذلك أن يمنح الوكالة السلطة المعززة التي تحتاجها وأن يبني الثقة في نطاق المجتمع الدولي. ورحبت، في ذلك السياق، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن ميزانية الوكالة والذي يوفر موارد إضافية للتحقق.

١٠٤- وقد أبدى مجلس الأمن، في قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اعتزامه إعادة النظر في الولايتين المسندتين إلى الوكالة ولجنة الأمم المتَّحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وترى السويد أنه ينبغي القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. فما زال يتعين استكمال عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة من أجل حسم المسائل المتبقية حول البرنامج النووي العراقي. وبصرف النظر عن قرارات مجلس الأمن، فإنه تقع على الوكالة مسؤولية مستمرة بمقتضى اتفاق الضمانات الذي عقدته مع العراق في إطار معاهدة عدم الانتشار بالتأكد من أن العراق قد أعلن، وفقاً لهذا الاتفاق، عن جميع ما لديه من أنشطة نووية وأنها مخصصة بالكامل لأغراض سلمية.

١٠٥- ويؤيد وفد بلدها الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة بهدف الوقاية من الإرهاب النووي، والتي تجئ مكملة للجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد. وقد قررت حكومة بلدها تقديم مساهمة إضافية قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ كرونا سويدية لصالح صندوق الأمن النووي الخاص بالوكالة.

١٠٦- وتؤيد السويد التعديل المقترح بتوسيع نطاق اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي ووفق عليه في آذار/مارس ٢٠٠٣، ويحدوها الأمل في أن يدخل التعديل حيز النفاذ قريباً.

١٠٧- ولقد نجح الاجتماع التنظيمي الخاص بالاتفاقية المشتركة، الذي عُقِد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقُدِّم التقرير الوطني السويدي في أيار/مايو، وتمضي الاستعدادات قُدُماً فيما يخص الاجتماع الاستعراضي الأول في إطار تلك الاتفاقية. ويثق بلدها في أن الاجتماع سيُحدِث تحسينات في الأمان مشابهة لتلك التي تحققت في إطار اتفاقية الأمان النووي.

١٠٨- فثمة حاجة إلى تحسين الأمان النووي العالمي باستمرار من خلال عمليات تبادل الخبرات بين البلدان. وتؤيد السويد بشدة برنامج الوكالة الرامي إلى وضع معايير أمان واتخاذ ترتيبات لتطبيقها حيث إنها تشكل أساساً متيناً تستند إليه لوائح الأمان الوطنية.

١٠٩- فالمصادر المشعة غير المحمية بالقدر الكافي يُحتمَل أن تتسبب في وقوع حوادث مميتة، علاوة على كونها عرضة للسرقة والاتجار غير المشروع بها وغير ذلك من الأفعال التي تُرتكَب بسوء نية. وترحب السويد

بموافقة مجلس المحافظين مؤخراً على خطة العمل بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وعلى مدونة قواعد السلوك المنقحة بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

١١٠- كما إن تركيز الوكالة بدرجة أكبر على حماية البيئة من تأثيرات الإشعاعات المؤيِّنة خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. وسيُعقَد مؤتمر دولي عن ذلك الموضوع في ستوكهولم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بالتعاون مع الهيئة السويدية للوقاية من الإشعاعات. وتأمل السويد أن يحقق ذلك المؤتمر نتائج ملموسة.

١١١- وسيشكل التخلص النهائي من النفايات المشعة موضوع مؤتمر ستوكهولم الدولي المعني بالمستودعات الجيولوجية المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهذا المؤتمر، الذي تستضيفه الشركة السويدية للتصرف في الوقود النووي والنفايات النووية بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية، سيتيح محفلاً لمناقشة القضايا المتعلقة بالتصرف الجيولوجي.

١١٢- والسويد بصدد استكمال تصميم محطة لتغليف الوقود النووي المستهلك، وتهدف إلى الانتهاء من الأعمال المتعلقة بتصميم المكونات الرئيسية خلال السنوات القليلة المقبلة. كما إنها عاكفة على المشاركة في أعمال الوكالة الرامية إلى وضع نهج رقابي يخص محطة للتغليف ومستودعاً نهائياً للوقود النووي المستهلك. ومن الضروري أن تحقق تلك الأعمال النتيجة المرجوة في وقت مبكر إذا ما كان للسويد، ودول أعضاء أخرى، أن تدرج ذلك النهج في تصميمها النهائي.

١١٣- والسويد وكندا في سبيلهما إلى تسليم الوكالة جهازاً رقمياً لرؤية ظاهرة تشيرينكوف في الظلام. وقد تم تطوير ذلك الجهاز في نطاق برنامج دعم الضمانات، ومن شأنه أن يمكن المفتشين من اكتشاف وقود مستهلك تم تبريده لمدة أربعين عاماً ومن تخزين المعلومات لتحليلها في المستقبل.

١١٤- وقالت، في ختام كلمتها، إن السويد قد عقدت كامل حصتها في المبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٤ اعترافاً منها بالأهمية التي تعلقها على أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني.

١١٥- وأعرب المونسينيور بوكاردي (الكرسي الرسولي)، عن تقديره للدور الريادي الذي اضطلع به المدير العام خلال العام الماضي بما له من أهمية بالنسبة للوكالة، قائلاً إن الإحساس بالخطر والخوف يزداد حدة في المجتمع بسبب جملة أمور من بينها الإرهاب، والحالة الراهنة في العراق والأراضي المقدسة، علاوة على بعض الاتجاهات التي تتسم بالخطورة في مجال الأمان والأمن النوويين. فالوكالة، التي كرست نفسها على الدوام لرؤية قوامها "تسخير الذرة من أجل السلام"، تواجه تحديات وفرصاً جديدة. ومن الضروري، في إطار المسعى العالمي من أجل إرساء ثقافة سلام، تهيئة مناخ يقوم على الثقة والتعاون والاحترام بين جميع الدول ومواصلة الاستعداد للحوار.

١١٦- وفي معرض إبراز ما يتمتع به مفتشو الضمانات التابعون للوكالة من حرفية مهنية، ناشد جميع الأطراف تيسير مهمتهم بإتاحة الوقت الكافي لهم، وتزويدهم بما يلزمهم من مساعدات مادية ومعلومات استخباراتية ودعم علمي. فمن شأن تقوية نظام الضمانات أن يزيد من احتمالات الكشف عن أي برنامج سري للأسلحة النووية. كما يتسم التحقق الذي تجريه الوكالة بأهمية حاسمة بالنسبة لجهود المجتمع الدولي الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة النووية. ويجب القيام بالتحقق عبر عمليات تفتيش دولية نزيهة ضماناً للمصداقية. بيد أن التحقق ليس كافياً في حد ذاته؛ بل يلزم تقوية عملية نزع السلاح النووي.

١١٧- وتزايد حدة الفقر، الذي يرجع أحد أسبابه إلى انعدام إمكانية الحصول على مياه الشرب وغيرها من إمدادات المياه، إنما يتطلب حلولاً جديدة وابتكارية في مجال إدارة الموارد المائية. وأشاد برئاسة الوكالة للجنة الأمم المتحدة المختصة بالمياه، وهي لجنة تنسيقية مشتركة بين الوكالات ومعنية بالمياه العذبة، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وقد سبق للوكالة أن عقدت أولى ندواتها الدولية عن الموارد المائية منذ ٤٠ عاماً، وتولت منذ ذلك الحين تنظيم قرابة ١٥٠ مشروعاً في ٦٠ بلداً لتحسين إدارة المياه باستخدام الهيدرولوجيا النظيرية. كما حث الوكالة على مواصلة أنشطتها الخاصة بالتحلية النووية لمياه البحر بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر.

١١٨- وتتقادم المنشآت النووية يوماً بعد يوم، على نحو أصبح معه إخراج المحطات والمرافق النووية من الخدمة أحد الأنشطة العالمية المهمة. بيد أنه ما زالت هناك تساؤلات مطروحة ولا يوجد إلى الآن أي اتفاق بشأن بعض 'المراحل النهائية' الأساسية للإخراج من الخدمة، لا سيما فيما يتعلق بمعايير إعادة التدوير أو التخلص من الكميات الكبيرة من مواد البناء الملوثة بشكل طفيف للغاية والسماح بإعادة استخدام الأراضي أو المباني بعد إزالة التلوث منها لأغراض عامة. وحث الوكالة على القيام بدور فاعل في المفاوضات الدولية الجارية بذلك الصدد، متيحة خبرتها الواسعة ومواردها البشرية الممتازة من أجل إتمام تلك المفاوضات بنجاح.

١١٩- وقالت السيدة سيموبولو (اليونان) إن أنشطة الوكالة المتعلقة بالأمان النووي ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلدها. وقد اضطلعت اليونان دائماً بدور فاعل في ذلك الصدد، حيث انضمت إلى شبكة التبليغ عن الحوادث المتعلقة بمفاعلات البحوث، كما صدقت على اتفاقية الأمان النووي وشاركت في مؤتمرها الاستعراضي الثالث، الذي أحرز تقدماً هائلاً في عدد من القضايا البالغة الأهمية. إلا أنه ما زال يلزم القيام بمزيد من العمل وإبداء قدر أكبر من التعاون والشفافية. وسوف تقوم هيئة الطاقة الذرية اليونانية، تعزيزاً للأمان النووي، بتوقيع اتفاق ثنائي مع الهيئة الرقابية النووية بالولايات المتحدة بشأن تبادل المعلومات التقنية والتعاون في الأمور المتعلقة بالأمان النووي.

١٢٠- وتؤيد اليونان الجهود الرامية إلى وضع معايير لأمان مرافق دورة الوقود وتقوية تلك المعايير، لا سيما جهود الوكالة الهادفة إلى إنشاء وتعهد نظام أمان عالمي من خلال إقرار عدد من خطط العمل. غير أنه من المؤسف، في ذلك الصدد، أن الأمانة لم تقدم حتى الآن مسودة خطة عمل بشأن أمان عملية إنهاء الأنشطة النووية وشجعت الأمانة على زيادة جهودها الرامية إلى ضمان تنفيذ جميع الدول للمعايير التي تضعها بالتعاون الوثيق مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية.

١٢١- كما تؤيد اليونان صوغ خطة عمل دولية للوقاية الإشعاعية المهنية، وتنقيح خطة العمل الخاصة بأمان المصادر المشعة وأمنها ووضع مدونة لقواعد السلوك المتعلق بأمان المصادر المشعة وأمنها، وهي تؤيد كذلك مقرر المجلس الداعي إلى وضع معايير أمان بشأن تقييم مواقع المنشآت النووية ومعالجة المناطق الملوثة من جراء أنشطة وحوادث سابقة.

١٢٢- وفي عام ٢٠٠٣، استضافت هيئة الطاقة الذرية اليونانية دورة تعليمية عليا نظمتها الوكالة بشأن الوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر الإشعاعية، وهي في سبيلها إلى أن تصبح مركزاً تعليمياً إقليمياً لخريجي الجامعات في مجال الوقاية من الإشعاعات يلبي احتياجات الدول الأعضاء في أوروبا.

١٢٣- كما تعلق حكومة بلدها أهمية كبرى على قضايا الأمن النووي، وقد قدمت مساهمات طوعية مالية وعينية إلى صندوق الأمن النووي. وكانت قد وافقت، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، على برنامج للتعاون الشامل في مجال الأمن النووي والإشعاعي، يتضمن مشروعاً ينصب التركيز فيه على دورة الألعاب الأولمبية المرتقبة لعام

٢٠٠٤ في أثينا. وقد استُكملت مؤخراً البعثة الدولية الأولى التي تم إيفادها إلى اليونان في إطار ذلك المشروع، ومن المقرر أن تعقبها بعثات أخرى.

١٢٤- ومن شأن إيجاد نظام ضمانات مقوى، مع تطبيق البروتوكول الإضافي تطبيقاً عالمياً وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصورة وافية ووضع نظام لمراقبة الصادرات – تتم مواءمته مع الظروف الراهنة كما ينبغي – يطبقه الجميع ويحترمونه، أن يساعد على درء أية تهديدات إرهابية محتملة. ويأمل بلدها أن يصاغ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في شكله النهائي وأن يُعقَد مؤتمر دبلوماسي بهذا الصدد قريباً.

١٢٥- وترحب اليونان، الملتزمة بشدة بنظام عدم الانتشار العالمي وبدور التحقق الذي تقوم به الوكالة فيه، باستكمال الإطار المفاهيمي للضمانات المتكاملة. والمطلوب الآن هو سرعة عقد البروتوكولات الإضافية، التي لم يبرمها للأسف سوى ٣٥ بلداً تقريباً حتى الآن. ولقد عقدت اليونان بروتوكولها الإضافي واتخذت الخطوات الملائمة لتنفيذه.

١٢٦- وتقييم المعلومات المتعلقة بالبرنامج النووي لأية دولة في سبيله إلى أن يصبح جزءاً مهماً من عملية الاستنتاجات الرقابية. كما يلاحظ وفد بلدها التقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز نظام الوكالة الخاص بالرصد عن بعد.

١٢٧- ويظل التطبيق العالمي لنظام الضمانات أحد المكونات الأساسية للأمن النووي الدولي، حيث إنه يضع الإرهاب النووي في وضع حرج علاوة على ما يوفره من ضمانات وما يتيحه من إعادة بناء الثقة في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار ولنظام الوكالة الأساسي. وتؤيد اليونان القرار الأخير بشأن جمهورية إيران الإسلامية، الوارد في الوثيقة GOV/2003/69، كما تشجع إيران على إبرام بروتوكول إضافي دون إبطاء.

١٢٨- واليونان، بوصفها بلداً مانحاً ومتلقياً في آنٍ واحدٍ للمساعدات التقنية، تقدر تماماً مساهمة برنامج التعاون التقني في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية والرقابية الخاصة بالدول الأعضاء المشاركة في ذلك البرنامج. وقد أسهمت بكامل حصتها في المبلغ المستهدف لصندوق التعاون التقني لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وتعتزم القيام بذلك فيما يخص عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وتتيح اليونان أماكن لتدريب الحاصلين على منح دراسية من الوكالة في مختبراتها، كما توفر خبراء للمشاركة في أنشطة الوكالة، وتستضيف وتدعم الفعاليات المقامة في إطار برنامج التعاون التقني. وعلى سبيل المثال، سوف تشارك هيئة الطاقة الذرية اليونانية في تمويل الاجتماع المقبل بشأن المشاريع دون الإقليمية الخاصة بالبلدان المتوسطية الأوروبية، وهو الاجتماع الذي سيتناول قضايا بيئية. وأثنت على موظفي إدارة التعاون التقني، وبالأخص قسم أوروبا، لما يبذلونه من جهود بارزة.

١٢٩- وأبرز السيد موريجون-ألميدا (إكوادور) الدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به الوكالة فيما يتعلق بالأمن العالمي. فهي تعمل، في سياق السيطرة على المواد النووية، على الحيلولة دون العواقب المحتملة لاستخدام تلك المواد بصورة عرضية أو خبيثة، كما تساعد على تشجيع التنمية العالمية في سعيها إلى نقل التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية.

١٣٠- ومنذ دورة المؤتمر العام السابقة، وقع الكثير من الأحداث العالمية المهمة ونظراً للتحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي، فإن من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تشارك الدول بفاعلية في جميع المحافل

ذات الصلة من أجل تعزيز التعايش السلمي والتعاون بين الدول والالتزام الثابت بتشجيع تنمية سكان العالم جميعاً، فضلاً عن تشجيع الجهود الرامية إلى الحفاظ على التعددية في مجال العلاقات الدولية.

١٣١- وتؤيد إكوادور وجوب قيام الوكالة بتعهد نظام موثوق للتحقق كجزء لا يتجزأ من أمن الدول الأعضاء. كما إن الأمن يرتبط بالتنمية. وتقوم الوكالة بدور مهم في مكافحة الفقر وفي التنمية المستدامة، وكذلك في مجالات الصحة والزراعة والطاقة والتغذية والبيئة. ولذلك تؤيد إكوادور دون قيد أو شرط أنشطة الوكالة المضطلع بها في إطار دعائمها الثلاث ألا وهي: نقل التكنولوجيا والأمان والتحقق.

١٣٢- وفيما يتعلق ببرنامج الوكالة وميزانيتها، ينبغي إيلاء الاهتمام على نحو خاص لتدعيم صندوق التعاون التقني، لما له من تأثير مباشر على البلدان النامية.

١٣٣- وتضطلع إكوادور بدور ريادي في دعم حقوق الدول الساحلية. فلقد شاركت في تأسيس اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، وبذلت قصارى جهدها للمحافظة على البحار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البيئة ومورداً يتعين صونه للأجيال المقبلة. وقد رحب وفد بلده بالمؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة الذي عُقِد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتشجع إكوادور الجهود التي تبذلها الوكالة بشأن نقل المواد المشعة، لا سيما فيما يتعلق بالطرق البحرية والمسؤولية والاتصال بين الدول. ويعد فريق الخبراء الذي أنشأه المدير العام لدراسة القضايا المتصلة بالمسؤولية النووية وإسداء المشورة بشأنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٣٤- وقد شارك بلده في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقوية فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، وتطبيق البروتوكولات النموذجية الإضافية، حيث يعد ذلك أداة جوهرية لضمان تعزيز الأمن. كما إنه يؤيد القرارات الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بتقوية أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، وكذلك أنشطتها المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

١٣٥- وإكوادور، بوصفها أحد البلدان المستفيدة من التعاون التقني الذي تتيحه الوكالة، تدين بالامتنان للأمانة على ما تبذله من جهود في ذلك الصدد. ولعل التركيز يزداد على المساعدة في مجالات الأمان الإشعاعي والطب النووي والتدريب. كما تباشر الوكالة أعمالاً قيِّمة في إطار الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

١٣٦- وخلال العام الماضي، طلبت إكوادور مساعدات تتعلق بأمن المصادر الإشعاعية في إطار اتفاقية المساعدة وحصلت عليها. ونتيجة لحالة الطوارئ تلك، اتخذت حكومة إكوادور خطوات فورية لتقوية آلياتها الرقابية والخاصة بالسيطرة على المصادر الإشعاعية. وأثنى على الوكالة لجهودها الحثيثة في ذلك الصدد، لا سيما فيما يخص تنظيم المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة في آذار/مارس ٢٠٠٣، وتنقيح مدونة قواعد السلوك ذات الصلة.

١٣٧- كما أقر بلده تدابير لتعزيز هيئة الطاقة الذرية الإكوادورية، بما في ذلك إحراز تقدم في إعداد خطة الطوارئ الإشعاعية الوطنية، وتحديد المجالات الصالحة للتطبيقات النووية مثل إدارة الموارد المائية، وتعزيز القدرات الوطنية من خلال تدريب الاختصاصيين في تلك المجالات.

١٣٨- وقال السيد دجيكشينكولوف (قيرغيزستان) إن بلده قام، منذ انضمامه إلى الوكالة في العام السابق، بالتصديق على قانون يقر نظام الوكالة الأساسي وأرسل أوراق التصديق الخاصة به إلى نيويورك. ولعل

قيرغيزستان تسهم، كدولة كاملة العضوية في الوكالة، في النظام الدولي الخاص بعدم الانتشار النووي وتساعد على دعم أواصر السلم والاستقرار العالميين.

١٣٩- ومنذ أن أصبحت قيرغيزستان دولة مستقلة، ظلت سياستها المتعلقة بالطاقة الذرية متماشية دوماً مع مبادئ الوكالة الأساسية، مع إيلاء اهتمام خاص لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما اتخذت قيرغيزستان تدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية فيها.

١٤٠- وأوضح أن بلده يعمل بهمة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة إيجابية بارزة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد قامت بلدان منطقة آسيا الوسطى، بمساعدة المجتمع الدولي، بإنشاء فريق خبراء من تلك المنطقة، يواصل العمل بمثابرة من أجل التوافق على نص معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وأعرب عن ثقته في أن تلك الجهود المشتركة ستفضي إلى تسوية الأمر بصورة يقبلها المنطق.

١٤١- وتعاني قيرغيزستان من مشاكل بيئية جسيمة ذات انعكاسات خطيرة على منطقة آسيا الوسطى برمتها. فقد تخلَّف عن تعدين اليورانيوم داخل قيرغيزستان في الستينات خلال العهد السوفياتي ٣٥ مستودعاً للمخلفات تحتوي على نفايات مشعة و٢٥ مستودعاً لفضلات التعدين تحتوي على ركاز يورانيوم غير معالج. وتهدد تلك النفايات، ما لم يُتَّخذ إجراء بشأنها، بتلويث وادي فيرغانا، أكثر الوديان اكتظاظاً بالسكان في منطقة آسيا الوسطى، حيث لن يقتصر تأثيرها على قيرغيزستان وحدها بل سيمتد كذلك ليشمل كلاً من أوزبكستان وقازاخستان وطاجيكيستان. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده عاكفة على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمعالجة ذلك الوضع. فقد أرست أساساً تشريعياً يكفل إعادة تأهيل مستودعات المخلفات والمستودعات الخاصة بفضلات التعدين، كما جمعت الوثائق التصميمية والتقنية والتشغيلية، ووضعت خرائط أولية للمخاطر البيئية العابرة للحدود الناجمة عن مستودعات المخلفات، وقامت بأعمال الإصلاح الضرورية تحسباً لحالات الطوارئ. وتتعاون قيرغيزستان وأوزبكستان في إطار خطة عمل مشتركة لإعادة تأهيل مستودعات المخلفات في بلدة ماجلوو-سوو، تشمل إجراء عمليات تفتيش ورصد، فضلاً عن وضع وتنفيذ خطط لإعادة تأهيل المواقع المتضررة وإعادة استزراعها.

١٤٢- وخلال السنوات العشر التي أعقبت حصول قيرغيزستان على استقلالها، شاركت في محافل دولية متعددة واستهلت اجتماعات خبراء ومؤتمرات وحلقات دراسية عديدة تتناول المشاكل البيئية الناتجة عن فضلات اليورانيوم.

١٤٣- إلا أنه ليس بمقدور قيرغيزستان أن تحل المشكلة وحدها؛ بل هي بحاجة إلى معونة دولية عاجلة على شكل موارد ومساعدات يقدمها خبراء. واستطرد قائلاً إن وفد بلده يأمل أن تقدم الوكالة المساعدة بهذا الصدد.

١٤٤- وقال السيد آرييابروتشيا (تايلند) إن الوكالة أحرزت تقدماً هائلاً خلال العام السابق فيما يخص دعامات عملها الثلاث. ومن شأن المنافع التي ستجنيها الدول الأعضاء أن تعزز الأمن العالمي وتدعم التنمية المستدامة.

١٤٥- كما تجدر الإشادة بجهود الوكالة الخاصة بالتحقق في العراق. ويجب تحقيق استقرار الوضع الأمني هناك في أقرب وقت ممكن بما يكفل أمان الموظفين الميدانيين العاملين في العراق وحتى يتسنى للشعب العراقي أن يحيا حياة طبيعية. وفيما يتعلق بالوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تشيد تايلند بالمحادثات

السداسية التي عُقِدت في بيجين في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتطرق إلى جمهورية إيران الإسلامية، معرباً عن أمله في أن يواصل ذلك البلد التعاون مع الوكالة بغية إماطة اللثام تماماً عن خفايا برنامجه الخاص بإثراء اليورانيوم.

١٤٦- ومضى يقول إن تايلند تؤيد نظام ضمانات الوكالة المقوى. وهي بصدد اتخاذ الخطوات الملائمة للتصديق على بروتوكولها الإضافي، كما تعرب عن شكرها للوكالة لما قامت به من أنشطة مفيدة في ذلك الصدد، لا سيما الحلقة الدراسية الدولية بشأن الضمانات المقواة التي عُقِدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والحلقة العملية الوطنية بشأن البروتوكول الإضافي والحلقة العملية الإقليمية بشأن الموضوع ذاته، اللتين عُقِدتا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣ على التوالي.

١٤٧- واسترسل قائلاً إن الوكالة أحرزت تقدماً ضخماً في مجال الأمان والأمن النوويين، ويرحب وفد بلده بالمبادرات المتعلقة بمدونات قواعد السلوك وخطط العمل. وتايلند مستعدة للتعاون تماماً مع الوكالة ودولها الأعضاء في سبيل تنفيذ أنشطة الوكالة، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات والتأهب في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد شارك خبراء تايلنديون في المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعّة، الذي عُقد في فيينا في آذار/مارس، وفي المؤتمر الدولي المعني بالبنى الأساسيّة الوطنيّة الخاصّة بالأمان الاشعاعي، الذي عُقد في المغرب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٤٨- وعلى صعيد وطني، أفضت التغييرات في الهيكل الحكومي إلى إعادة تسمية ما كان يُعرَف سابقاً باسم مكتب تسخير الطاقة الذرية من أجل السلام، ليحمل اسم مكتب تسخير الذرة من أجل السلام. وتتمثل مهمته الجديدة في العمل بصفته الهيئة الرقابية المختصة بالأمان النووي والإشعاعي وبالضمانات. وسيتم نقل البحوث التطويرية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية إلى جهة جديدة.

١٤٩- وقد شاركت تايلند بهمة في مشاريع نموذجية تتعلق بالارتقاء بالبنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات، وكانت تلك المشاريع مفيدة في إنشاء هيئة رقابية فعالة. ويضطلع المكتب المذكور بوظيفته الرقابية بما يتماشى مع معايير الأمان الأساسية ومع الإرشادات الخاصة بتلك المشاريع النموذجية. وعلاوة على ذلك، أسهمت تلك المشاريع في صوغ تشريعات نووية جديدة.

١٥٠- ودعا الوكالة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء على وضع بنى أساسية رقابية وطنية للأمان وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات. وأردف قائلاً إن تايلند ممتنة للوكالة على ما هيأته من دعم وخبرة فنية في ذلك الصدد.

١٥١- ويقتضي التطوير المستدام لتشريعات الأمان المتعلقة بالطاقة الذرية في البلدان النامية دعماً من جانب السلطات السياسية والتقنية في تلك البلدان، ومن شتى منظمات الأمم المتحدة كذلك. وحث الوكالة على زيادة حجم التعريف بأنشطتها في مجال الأمان، مقترحاً أن يدلي المدير العام ببيان سنوي في الجمعية العامة عن منجزات الأمان، وليس التحقق فحسب.

١٥٢- وواصل حديثه قائلاً إن تايلند استفادت من برنامج الوكالة الخاص بالتعاون التقني في مجالات الصحة البشرية والزراعة والتنمية الصناعية من خلال مشاريع وطنية وإقليمية على السواء، بما فيها تلك المنفذة في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين. وينبغي للوكالة أن تواصل تهيئة تعاون تقني ملموس ومستدام للدول الأعضاء النامية. وقال إنه ينبغي توجيه المشاريع إلى دعم التنمية الاقتصادية لتلك الدول.

١٥٣- وثمة مجالات معينة حصلت فيها تايلند على مساعدات من الوكالة، وهي الطب النووي؛ والبحوث التطويرية المتعلقة بالتغذية من خلال تدعيم الأغذية والتوافر الحيوي للأغذية المحلية؛ واستخدام تقنية الحشرة العقيمة في محاصيل المانجو؛ والاستعانة بالتكنولوجيا الإشعاعية الصناعية لغرض تعقيم اللوازم الطبية ولأغراض القياسات الصناعية. وإضافة إلى ذلك، يعكف عدد من التايلنديين الحاصلين على تعاقدات بحثية على اكتشاف المجالات التطبيقية الجديدة في المواضيع ذات الأولوية. وأعرب عن شكره لإدارة التعاون التقني ولإدارة العلوم والتطبيقات النووية على تعاونهما في هذا الصدد.

١٥٤- كما أشاد ببرنامج الوكالة المتعلق بالمنح الدراسية والزيارات العلمية لأغراض التدريب الوظيفي في مجالي الزراعة والطب، لا سيما في إطار المفهوم الراسخ المتمثل في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، معرباً عن تأييده لذلك البرنامج.

١٥٥- ومضى في حديثه يقول إن تايلند تعلق أهمية كبرى على الترويج لثقافة أمان عالمية وتشجع الوكالة على تعزيز جانب الأمان في برامجها الخاصة بالتعاون التقني، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والتدريب. وعلى الوكالة أيضاً أن تقوم، كجزء من أنشطتها الأساسية، بتحديد مشاريع معينة تتناول البنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات، وتوكيد الجودة في التطبيقات الطبية، وأمان الأغذية، وتطبيق التقنيات النظيرية والنووية في البحوث الغذائية وفي تنمية الموارد المائية، وإدارة المعلومات العامة والمعارف.

١٥٦- وصرّح، في ختام كلمته، بأن تايلند تود أن تتعهّد بدفع ٣٠٠ ٢٠٩ دولار إلى صندوق التعاون التقني فيما يخص عام ٢٠٠٤.

١٥٧- وقال السيد كابيللو ساروبي (باراغواي) إن الأسباب التي أُنشئت الوكالة من أجلها قبل خمسين عاماً ما زالت سارية، وهي الرغبة في السيطرة على التسلح النووي وحاجة الدول جميعاً إلى الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية. ويتواصل تنامي بعثات الأمن والتعاون التي توفدها الوكالة لأنه لم تتم إلى الآن تلبية احتياجات الدول الأعضاء بصورة كاملة. وبالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة، لا سيما في البلدان الأشد فقراً، فإنه لا سبيل إلى اجتناب الجدل المستمر حول الأولويات. بيد أن هناك أيضاً مستوى أدنى من الموارد لن يكون بمقدور أية منظمة العمل دونه بأي قدر من الفعالية. ولقد نجحت الوكالة في الماضي في الحفاظ على توازن ما بين أنشطتها الأساسية. غير أن باراغواي يساورها القلق في الوقت الحاضر خشية الإخلال بذلك التوازن بما قد يؤثر سلباً على تعزيز التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

١٥٨- وتسلم باراغواي بأن ثمة تحديات خطيرة تواجه الأمن العالمي من جراء الاستخدام المحتمل لمصادر مشعة أو أسلحة نووية من جانب منظمات إرهابية أو حكومات تخضع لنفوذ المتعصبين أو المتطرفين الأيديولوجيين.

١٥٩- وأوضح أن المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر المشعة، الذي عُقِد في فيينا في مطلع العام، أبرز احتمالات قيام أناس ذوي نوايا إجرامية باستخدام مصادر مشعة لأغراض غير مشروعة، والحوادث الممكن وقوعها لدى استخدام تلك المصادر. وعلى ذلك فإن وفد بلده يؤيد أية تدابير ترمي إلى السيطرة على المصادر المشعة بشكل أفضل. ومن شأن صندوق الأمن النووي المُنشأ حديثاً، الذي تبدي باراغواي استعداداً للمساهمة فيه، أن يشجع على تطبيق ممارسات جيدة وإجراءات متفق عليها لغرض تعزيز الأمن في البلدان ذات الموارد المالية والتكنولوجية الضئيلة.

١٦٠- وأضاف يقول إن باراغواي تقر للوكالة بالفضل لما قدمته من مساعدات في عقد الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى بشأن الرقابة على المواد المشعة وكشفها عند المعابر الحدودية. ولا يخفى أن حكومة بلده، باستضافتها لتلك الحلقة الدراسية، ملتزمة بالأمن العالمي وتأمل ألا تُستغَلَّ باراغواي والبلدان المجاورة لها في نقل مصادر مشعة أو تداولها بصورة غير مشروعة.

١٦١- وأعرب عن قلقه خشية أن تلتف بعض الدول الحائزة لتكنولوجيا نووية متقدمة على اتفاقات الضمانات التي عقدتها مع الوكالة، أو تتعمد عدم الامتثال لها، فتلقي بظلال من الشك على الغرض المعلن لبرامجها النووية.

١٦٢- كما يثير الانزعاج تنامي التهديد بالإرهاب في السنوات الأخيرة وإمكانية حصول منظمات إرهابية على تكنولوجيات تفضي إلى الدمار الشامل. وينبغي أن تحظى أنشطة الوكالة الأمنية بالدعم التام من جانب الدول الأعضاء جميعاً وأن يتم توفير موارد كافية لها.

١٦٣- بيد أنه ينبغي ألا يمس ذلك مطلقاً بحاجة كل دولة إلى توفير الطاقة النووية لأغراض الصحة أو الغذاء أو الحفاظ على مواردها الحيوية. ورغم توصل مجلس المحافظين إلى توافق في الآراء بشأن الميزانية وما يبدو من توازن ظاهري جارٍ المحافظة عليه، فإن باراغواي يساورها القلق إزاء تنامي الاعتداءات على الموارد المحدودة التي تملكها البلدان النامية لحساب النمو الحقيقي في ميزانية الوكالة. وسوف يصبح من الصعب أكثر فأكثر على الاقتصادات النامية أن تتحمل ذلك التنامي التدريجي. وثمة عامل إضافي وهو السداد باليورو فيما يخص البلدان التي ترتبط ميزانياتها الوطنية بالدولار الأمريكي.

١٦٤- وقد اتسمت المساعدات التي قدمتها الوكالة في العقود السابقة بأهمية حيوية بالنسبة لتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والمنافع المصاحبة لذلك، وبالأخص في مجالي الطب والزراعة. وهي تمثل، على هذا النحو، نشاطاً ينبغي تقويته. كما يتعين أن تكون نتائج العمل البحثي المضطلع به داخل مختبرات الوكالة في زايبرسدورف في سياق المشاريع البحثية المنسقة والفرص التدريبية المتوافرة متاحة لجميع الدول وأن تستفيد منها البشرية جمعاء.

١٦٥- وأعرب عن شكره للأمانة على الجهود الجاري القيام بها من أجل تشجيع الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات حاسمة كالصحة، والزراعة، وتقييم ومراقبة جودة موارد طبيعية معينة كالمياه. كما يجدر التنويه بدور المشروع النموذجي الإقليمي بشأن الارتقاء بالبنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات في وضع لائحة أمان وطنية تخص باراغواي وتنفيذها. واستطرد قائلاً إن وفد بلده يأمل أن يتم تمديد المشروع لعامين على الأقل تدعيماً للتقدم المحرز ومن أجل تمكين باراغواي وبلدان أخرى من استيفاء جميع المعالم.

ثم تولى الرئاسة السيد غونزاليز أنينات (شيلي).

١٦٦- وأعربت السيدة ستوكس (أستراليا) عن تقدير بلدها لتولي المدير العام مقاليد الوكالة خلال العام السابق. وأشادت بالوكالة للتقدم الذي أُحرز حتى الآن في معالجة الشواغل المتزايدة حيال انتشار الأسلحة النووية والتهديد بشن هجمات إرهابية نووية أو إشعاعية. بيد أنه ما زال على الوكالة ودولها الأعضاء القيام بالكثير من العمل في ذلك المضمار.

١٦٧- ولا تفتأ أستراليا تولي أولوية للتنفيذ الصارم لضوابط التصدير وقد انضمت إلى المبادرة المعنية بأمن الانتشار، الجاري في إطارها وضع سبل عملية لمنع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها والمواد المتصلة بها. وتثق أستراليا في أن الدول الملتزمة بعدم الانتشار ستدعم تلك المبادرة.

١٦٨- فمن شأن التنفيذ العالمي لضمانات مقواة فعالة أن يفيد الأمن العالمي. كما إن قابلية العلوم والتكنولوجيا النووية للتطبيق على المدى الطويل ترتبط على نحو لا ينفصم بمدى قدرة الوكالة على توفير توكيدات موثوقة للمجتمع الدولي بأنها تكبح انتشار الأسلحة النووية. إلا أن تلك المصداقية موضع تمحيص. وأي افتقار ملحوظ للمصداقية ستكون له عواقب وخيمة على الأمن الدولي وقطاع الصناعة النووية وعلى دور الوكالة في ترويج الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

١٦٩- وأنشطة الوكالة التحققية والترويجية يدعم كلٌّ منها الآخر. فتعزيز مصداقية أنشطة التحقق إنما يعزز الثقة في العلوم والتكنولوجيا النووية، ومن ناحية أخرى فإن توسيع نطاق التطبيقات النووية لتتناول القضايا البيئية والصحية وغيرها من القضايا الإنمائية يعزز قبول نظام عدم الانتشار النووي. إلا أن مفهوم التوازن بين التحقق والترويج لا يلائم ذلك السياق؛ فالعلاقة هنا علاقة اعتماد متبادل على الأصح.

١٧٠- وتطبيق بروتوكول الوكالة الإضافي على نطاق واسع يمثل أولوية بالنسبة لأستراليا. وتعد الضمانات المقواة آخر مرحلة في مراحل التطور التي اجتازها نظام التحقق الخاص بالوكالة. وقد قامت حتى الآن ثلاثة أرباع الدول التي عقدت اتفاقات ضمانات شاملة وتباشر أنشطة نووية مهمة بالتصديق أو التوقيع على بروتوكول إضافي.

١٧١- وأوضحت أن أستراليا كانت أول دولة صدّقت على بروتوكول إضافي وهي أحد ثلاثة بلدان فقط تطبَّق فيها الضمانات المتكاملة. وقد اكتسبت الوكالة خبرة عملية في أستراليا من خلال تنفيذها تدابير مثل عمليات التفتيش المفاجئة، والمعاينة التكميلية والمعاينة المحكومة، وهي تدابير ستثبت قيمتها البالغة لدى توسيع نطاق تطبيق الضمانات المتكاملة ليشمل بلداناً أخرى. ويسر أستراليا أن الوكالة قد استخدمت مختبراتها المعتمدة في إجراء تحاليل بيئية ابتكارية. ولعل خبرة أستراليا تبرهن على تزايد كفاءة النظام المتكامل وفعاليته. وحثت الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على بروتوكول إضافي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

١٧٢- وأعربت عن قلقها لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أبلغت عن انسحابها من معاهدة عدم الانتشار وأخرجت مرافقها النووية من نطاق ضمانات الوكالة. ويمثل ذلك تحدياً مباشراً لنظام عدم الانتشار نتجت عنه مخاوف أمنية خطيرة تتجاوز نطاق شبه الجزيرة الكورية. والسعي المتواصل إلى حيازة أسلحة نووية لن يؤدي سوى إلى مزيد من انعزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن المجتمع الدولي وحرمانها بالتالي من المنافع الاقتصادية وغيرها من الفوائد التي هي في أمس الحاجة إليها. ويحث وفد بلدها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في موقفها والسماح للوكالة باستئناف عمليات تفتيش مرافقها النووية. كما إن الحوار هو الأساس الذي يقوم عليه أي حل سلمي، وتقدِّر أستراليا الدور الذي تقوم به الصين في المحادثات السداسية.

١٧٣- وأضافت تقول إن بلدها يشيد بتعاون الوكالة مع سلطة التحالف المؤقتة في العراق من أجل ضمان الحماية المادية لرصيد العراق من المواد النووية.

١٧٤- واستطردت قائلة إن البرنامج النووي الإيراني يُحتمَل أن يؤدي إلى زعزعة استقرار الأمن الإقليمي والدولي. بيد أن إيران قالت إنها تتعهد بالامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار ولضمانات الوكالة. غير أن مصداقية ذلك التعهد على المحك الآن. وشجعت إيران على التعاون تماماً مع الوكالة بشفافية كاملة وعلى عقد بروتوكول إضافي دون إبطاء أو شروط مسبقة.

١٧٥- وللوكالة دور محوري عليها أن تضطلع به فيما يتعلق بالأمن النووي والإشعاعي، لا سيما في معرض التصدي لتهديد الإرهاب النووي والإشعاعي. وهذا امتداد طبيعي للعمل الذي تؤديه الوكالة في مجال الضمانات النووية وفي سبيل تأمين المواد والمرافق النووية وحمايتها مادياً. ويسر أستراليا أن تسهم في وضع ما يلزم من إرشادات دولية وبحث تعزيز الأساليب المستخدمة في الكشف عن تلك المواد والمرافق.

١٧٦- وأشادت بالوكالة لسرعة استجابتها للتهديد بالإرهاب النووي، بما في ذلك إنشاء صندوق الأمن النووي. وحثت جميع الدول الأعضاء التي لم تسهم في ذلك الصندوق، مالياً وعينياً، أن تفعل ذلك. ولا تشاطر أستراليا بعض الدول الأعضاء ما تراه من ضرورة إعطاء أولوية لمشاريع الأمن النووي على التعاون التقني التقليدي. فينبغي أن تُعطى المشاريع الخاصة بالأمن أسبقية نظراً لاستخدام المواد النووية على نطاق واسع في مجال الصناعة والزراعة والطب، وعلى ضوء حقيقة أن الإرهاب لا يعرف حدوداً.

١٧٧- ولقد كان من دواعي سرور أستراليا أن ترأست فريق الخبراء الذي قام بوضع مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وتولى تنقيحها، حيث تعتبر تلك المدونة خطوة مهمة في سبيل الوقاية من الإرهاب الإشعاعي. وهي ترحب بخطط الوكالة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المدونة. وشجعت الوكالة على مواصلة التعاون مع الصانعين والرقباء والمستفيدين من أجل تعزيز الرقابة على المصادر المشعة طوال دورة عمرها.

١٧٨- أما وقد قدم فريق الخبراء القانونيين والتقنيين المفتوح العضوية تقريره النهائي، فإن أستراليا تؤيد أيضاً التبكير بتنقيح اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

١٧٩- وأستراليا، بعد أن اضطلعت بدور موسع في وضع معايير أمان الوكالة، تؤيد الجهود المبذولة للعمل على تقبل تلك المعايير وتنفيذها على نطاق العالم بوصفها المعيار العالمي لحماية الناس والبيئة. كما ساهمت أستراليا في جهود إقليمية ودولية لتعزيز فهم الوسائل التي يمكن بها تحقيق ثقافة أمان إيجابية في المنظمات النووية. وهي تتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث في المستقبل القريب.

١٨٠- وتواصل أستراليا تشجيع الحوار بشأن النقل المأمون للمواد المشعة وقد ترأست المؤتمر الدولي الذي عُقِد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ حول ذلك الموضوع. ويعتمد نقل التكنولوجيا النووية وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على نقل المواد المشعة على الصعيد العالمي. ويتمتع هذا النقل بسجل أمان ممتاز تقف وراءه اللائحة التي وضعتها الوكالة. ويرحب وفد بلدها، إدراكاً منه لمخاوف الدول الساحلية، بإجراء مزيد من الحوار بين الدول الشاحنة والدول الساحلية وبالشفافية التي أظهرتها الدول الشاحنة بهذا الصدد.

١٨١- وتدعم تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية التنمية الاقتصادية لكثير من البلدان، ولذا تؤيد أستراليا تماماً برنامج الوكالة الخاص بالتعاون التقني. وتضطلع المنظمة الأسترالية للعلم والتكنولوجيا النوويين بدور فاعل في المشاريع البحثية المنسقة التي تنفذها الوكالة. ويؤيد بلدها جهود الوكالة الرامية إلى تقوية الشراكات مع منظمات

إنمائية أخرى وتحسين فعالية برنامج التعاون التقني وكفاءته. وقد أسهم بخدمات خبراء في مشاريع دولية، كما قدم دعماً مالياً وتقنياً قوياً من أجل الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، ويؤيّد الإجراءات الهادفة إلى زيادة تبنّي هذا البرنامج من جانب الدول الأعضاء وإدارتها له. وقد تجاوزت أستراليا معدل التحقيق المستهدف لصندوق التعاون التقني ذي الطابع الطوعي في عام ٢٠٠٣، ويرجَّح أن تفعل ذلك في عام ٢٠٠٤.

١٨٢- وقال السيد أريفالو (كولومبيا) إن بلده يؤمن بشدة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وبتطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية. وتدعم كولومبيا عدم الانتشار النووي، وهي ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وبمعاهدة تلاتيلولكو فضلاً عن إنشاء نظام ضمانات متكامل يعوَّل عليه.

١٨٣- وكولومبيا مقتنعة بضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف فيما يخص الدعائم الثلاث لنشاط الوكالة. وينبغي أن تمثل الجهود الهادفة إلى عدم الانتشار أولوية عالمية بغية تنفيذ الالتزامات الخاصة بنزع السلاح، لا سيما تلك التي تقع في نطاق معاهدة عدم الانتشار. وكولومبيا ملتزمة بالوقوف ضد نشر أسلحة الدمار الشامل وضمان عدم استخدام العلوم النووية لأغراض إرهابية. ويؤيد بلده جهود الوكالة الرامية إلى تحديد الاحتياجات المتصلة بتعزيز الأمن المادي للمنشآت النووية والمصادر الإشعاعية، بما في ذلك التقييم والتدريب في النواحي التقنية والقانونية.

١٨٤- ومنذ انضمام كولومبيا إلى الوكالة في عام ١٩٦٠، استفادت من كثير من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية، وذلك بصفة أساسية في مجال الصحة البشرية والتعدين والوقاية من الإشعاعات والزراعة والطب النووي. وتقدم كولومبيا في الوقت الحاضر خدمات خبراء في مجال التطبيقات النووية، كما تهيئ أطباء متخصصين في الطب النووي للمشاركة في مشاريع الوكالة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٨٥- وقد عززت كولومبيا قدرتها المؤسسية وقامت في السنوات الأخيرة بإعادة هيكلة الجهات الرقابية والتنفيذية المختصة بالمجال النووي فيها، فساعدت بذلك على زيادة الوعي بفوائد استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية.

١٨٦- وإدراكاً لأهمية الإدارة الجيدة للتعاون التقني مع الوكالة، عززت كولومبيا مكتب الاتصال الوطني الخاص بها. وتشمل عدة مشاريع بدئ فيها عام ٢٠٠٣ التدريب على استخدام الأدوات الإدارية من قبل القائمين على تنفيذ المشاريع وموظفي مكتب الاتصال، وهو ما من شأنه أن يكفل الاستخدام الأمثل للاعتمادات المتاحة. وقد اختيرت كولومبيا لتقود تجربة مشروع للتقييم الذاتي في مجال التعاون التقني، وستُعرَض نتائجه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ومن شأن رصد المشاريع وتقييمها أن يشكلا أداة بالغة القيمة تتيح للدول الأعضاء إدارة مواردها على النحو الملائم.

١٨٧- وعلى سبيل الامتثال لواجبها المنصوص عليه في الدستور بحماية صحة مواطنيها وبيئتها ولالتزاماتها كدولة عضو في الوكالة، واصلت كولومبيا استحداث إطار رقابي من أجل الاستخدام المأمون للمواد المشعة والنووية وفق التشريعات الوطنية والتوصيات الدولية. كما اتخذت الحكومة الكولومبية الخطوات القانونية الضرورية للانضمام إلى اتفاقية المساعدة.

١٨٨- ويمثل أمان المصادر المشعة وأمنها أولوية وطنية على ضوء المخاوف القائمة حول انعدام السيطرة على تلك المواد. وثمة حاجة إلى تعزيز آليات السيطرة واللوائح الوطنية وهياكل التعاون الدولي من أجل تقليل الخطر الذي تشكله المصادر الإشعاعية إلى الحد الأدنى. وهناك موضع آخر يثير القلق وهو نقل النفايات المشعة. ولذا فإن كولومبيا ترحب بالمؤتمر الدولي المعني بأمان المواد المشعة ونقلها، الذي عُقِد في فيينا في تموز/يوليه

٢٠٠٣. ومن الأهمية بمكان أن تتم بلورة خطة العمل القائمة على استنتاجات المؤتمر بالتشاور مع جميع الدول المهتمة بالأمر، وتشارك كولومبيا في تقديم مشروع القرار الجاري صوغه بشأن تلك القضية في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذلك، أكد على أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول الشاحنة والدول الساحلية، وعلى دور الوكالة في تعزيز تلك الأنشطة. ويمثل الحوار والتشاور عنصراً حاسم الأهمية لتحقيق مستوى أفضل من التفاهم المتبادل وزيادة الثقة وتحسين عملية الاتصال فيما يتعلق بالنقل البحري المأمون للمواد المشعة.

١٨٩- وتشعر حكومة بلده بقلق إزاء استمرار اختلال التوازن بين أنشطة الوكالة في مجال التحقق وما يتصل منها بنقل التكنولوجيا. فالأنشطة الأخيرة ذات أهمية جوهرية بالنسبة للبلدان النامية. وشدد على الحاجة إلى الحفاظ على توازن بين دعائم الوكالة الثلاث.

١٩٠- وقال السيد مازي (ألبانيا) إن الأحداث المهمة الكثيرة التي شهدها العام السابق قد عززت من صورة الوكالة وزادت هيبتها على المسرح الدولي. وتؤيد ألبانيا تماماً الجهود التي تبذلها الوكالة في نطاق دعائم نشاطها الثلاث. وقد وقعت ألبانيا على معظم اتفاقيات الوكالة وصدقت عليها، وتوشك على توقيع بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الذي يخصها. وهي واثقة من أنه سيعقب ذلك قريباً تصديق برلماني. وستواصل الحكومة الألبانية الوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة، بما في ذلك مساهماتها في صندوق التعاون التقني وصندوق الأمن النووي.

١٩١- وقد شاركت ألبانيا على مر الأعوام في برامج التعاون التقني على الصعيدين الوطني والإقليمي واستفادت منها، وتشعر بالامتنان البالغ لذلك. وقد شملت مجالات التعاون طائفة واسعة من القطاعات وهي: الصناعة والتنقيب عن النفط، والزراعة، والهيدرولوجيا، والرصد البيئي، والطب وإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية. وتنصبّ بؤرة الاهتمام في ظل الدورة الراهنة على حالات الطوارئ، والنفايات، والطب. وتحتاج ألبانيا إلى خدمة مناسبة للتصرف في النفايات تكفل التخلص المأمون من النفايات المشعة على ضوء التوسع في استخدام المصادر المختومة. وتأمل أن يكتمل المشروع الوطني بشأن التصرف في النفايات خلال الدورة الراهنة. وعندئذ يمكن أن تنتقل الأولوية إلى الصحة البشرية، وبالأخص خدمات العلاج الإشعاعي والطب النووي، حيث يلزم الارتقاء بتلك الخدمات. وتعول ألبانيا على المساعدات التي تقدمها الوكالة في ذلك الصدد، ويحدوها الأمل في ألا يتم إغفال الاحتياجات الأخرى لهذا البلد، لا سيما فيما يتعلق بالرصد البيئي وحالات الطوارئ.

١٩٢- وقد كانت ألبانيا من أوائل البلدان التي وقعت على إطار برنامجي قطري واستفادت منه بالفعل. فالأطر البرنامجية القطرية تشجع على إجراء حوار بشأن التعاون التقني بين الدولة كما إن عملية الأطر البرنامجية القطرية تعزز تخطيط برنامج التعاون التقني وتصميم المشاريع وصوغها وتنفيذها. وتحث ألبانيا جميع الدول الأعضاء التي تتلقى مساعدات على استكمال أطرها البرنامجية القطرية.

١٩٣- كما تشارك ألبانيا في مشاريع تحت مظلة البرنامج الإقليمي الأوروبي. ويعبر ذلك البرنامج عن احتياجات بلدان المنطقة، وهو يتسم بالكفاءة والفعالية معاً ويتيح مشاركة الدول في برامجها، وذلك رغم عدم وجود اتفاق إقليمي رسمي بشأنه.

١٩٤- وتتحمل إدارة التعاون التقني أعباء عمل عالية جداً. واقترح أن يبحث المدير العام إشراك الدول الأعضاء في تقييم تلك الأعباء وفي عمليات إدارة العمل. فمن شأن ذلك أن يحسِّن الفهم المشترك، ويؤدي إلى تفادي حالات التفاوت، مع زيادة الكفاءة وضمان تحقيق نتائج جيدة وموثوقة.

١٩٥- وستظل الوكالة تقوم بدور حيوي في جميع اختصاصاتها الأساسية. وأعرب عن تقدير بلده للعمل الذي تؤديه لفائدة دولها الأعضاء وفي سبيل تأمين مستقبل أفضل للمجتمع الدولي قاطبة.

١٩٦- وقال السيد طابيبيان (أرمينيا) إن المجتمع الدولي يجابه تحديات جديدة وإن العام الماضي كان حاسماً بالنسبة للأمم المتحدة وللوكالة بوجه خاص. وعلى ضوء أهمية الدور المسند إلى الوكالة، حث الدول الأعضاء على مواصلة دعم الأنشطة التي تباشرها حتي يتسنى لها إنجاز أهدافها الراسخة. وأيد بصفة خاصة المضي في إدخال تحسينات على نظام عدم الانتشار وعلى التحقق النووي، معرباً كذلك عن تأييده بالتالي للزيادة المقترح إجراؤها في الميزانية.

١٩٧- وأرمينيا أحد البلدان المتلقية للمساعدات، وقد استفادت بدرجة كبيرة من الوكالة ودولها الأعضاء. بيد أنها حاولت كذلك تقاسم العبء المالي عن طريق التقدم بخطة سداد لتغطية المتأخرات المستحقة عليها، وقد سُدِّدت الدفعة الأولى. وأعرب عن تقديره للدعم الذي أبدته الدول الأعضاء تجاه طلب أرمينيا استرداد حقها في التصويت.

١٩٨- ولقد مضى خمسون عاماً على خطاب الرئيس أيزنهاور "تسخير الذرة من أجل السلام" بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وما زالت أرمينيا تنظر إلى الطاقة النووية باعتبارها عنصراً حيوياً لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، ويظل التزامها قوياً بمعاهدة عدم الانتشار وبنظام عدم الانتشار. وقد كانت أرمينيا من أوائل الدول التي وقعت على البروتوكول الإضافي وهي بصد التصديق عليه، ولا يؤخرها في ذلك سوى حجم التشريعات الجديدة المطلوبة لذلك.

١٩٩- وقد أُعطِيت الأولوية، في سجل تعاون أرمينيا مع الوكالة، للأمان النووي وللتحقق. فقد استفادت محطة القوى النووية الأرمينية من كثير من البعثات التي أُوفِدت إليها ونجحت بعد ذلك في تحسين جانب الأمان بها، وإن كان يتفهم أن عملية التحسين لن تنتهي أبداً. كما تعلق أرمينيا أهمية كبرى على التعاون الثنائي، وتود أن تعرب عن شكرها للبلدان التي تقدم مساعدات مستمرة لمحطة القوى النووية الأرمينية وللهيئة الرقابية النووية الأرمينية.

٢٠٠- وينبغي أن تشكل مكافحة تهديدات الإرهاب النووي أولوية بالنسبة للوكالة، ولذا فهو يرحب بإنشاء صندوق الأمن النووي وخطة العمل ذات الصلة. وقد دعت أرمينيا الوكالة إلى البدء في برنامج جديد بشأن الحماية المادية لمحطة القوى النووية الأرمينية وتنتظر إيفاد بعثة تابعة للخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية. واستجابة للمخاوف التي أعربت عنها البلدان المجاورة حيال تلك الخطة، قال إن أرمينيا ملتزمة بأمان المحطة وبحماية شعبها والآخرين. وبابها مفتوح أمام الخبراء لزيارتها وأمام البعثات الموفدة من البلدان الأخرى، تحت رعاية الوكالة، لاستقصاء أمان المحطة وتقييمه.

٢٠١- وأبدى أسفه لأن أحد الوفود أثار قضايا الاتجار بالمواد النووية واحتمال استخدام تلك المواد بواسطة إرهابيين، لما ينطوي عليه ذلك من انعدام الثقة في الوكالة. فمن السذاجة الظن بأن التأثير الناجم عن مثل هذه الأعمال سيقتصر على أقاليم محلية أو على من يقطنونها وحدهم.

٢٠٢- ولقد مُوِّلت مشاريع كثيرة من صندوق التعاون التقني ونُفِّذت على نحو لاقى ارتياحاً عميقاً من جانب أرمينيا، التي وقعت على إطار برنامجي قطري يشمل المشاريع الوطنية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في مجال الأمان

النووي والتشريع والرقابة والحماية المادية والتصرف في النفايات المشعة والطب النووي. كما تتيح المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية تقاسم الخبرات بين المهنيين.

٢٠٣- وقد ساعدت الوكالة أرمينيا على إعداد استراتيجية للطاقة حتى عام ٢٠٢٠؛ ورغم أنه لا تزال ثمة حاجة إلى إجراء تنقيحات في تلك الخطة، فلا يخفى أن الطاقة النووية تمثل عنصراً جوهرياً بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولذا فهو يود اقتراح أن يشيَّد في أرمينيا أحد المفاعلات الجديدة البالغ عددها ٧٠٠ مفاعل تعمل بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط والتي قال المدير العام إنها ستكون لازمة بحلول عام ٢٠٥٠ ، وسوف تسعى أرمينيا إلى تشغيل ذلك المفاعل استناداً إلى أعلى المعايير التكنولوجية والرقابية والمهنية.

٢٠٤- وقال السيد كينغوريا (كينيا) إن حكومة بلده الجديدة ملتزمة بشدة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وسوف تواصل دعم الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف في ذلك المجال. وقد نُشِر مشروع قانون لمناهضة الإرهاب كي يناقشه البرلمان، كما أجيز مشروعا قانونين لمحاربة الفساد.

٢٠٥- والحكومة بصدد عقد اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مع الوكالة. وقد انضمت كينيا إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ كما إنها تدعم باستمرار إنشاء نظام للتحقق العالمي من ذلك الحظر وتشجع الدول الأعضاء التي لم تعقد اتفاقات ضمانات شاملة على القيام بذلك.

٢٠٦- ويجب النظر إلى نزع السلاح النووي باعتباره الهدف النهائي لأمان البشرية والبيئة. وقد ظلت الوكالة تقوم بدور بارز في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، لا سيما من خلال نظام ضماناتها. وضم صوته إلى سائر الدول الأعضاء، معرباً عن دعم برنامج الضمانات وداعياً إلى توسيعه عبر إنشاء مراكز إقليمية لمراقبة الضمانات النووية. فمن شأن ذلك أن يعزز كفاءة البرنامج القائم، بما يؤدي إلى تقليص خطر الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر الإشعاعية الأخرى.

٢٠٧- وكينيا ملتزمة بالأنشطة الرقابية الهادفة إلى تحديد المواد المشعة والنووية التي تدخل البلد أو تغادره بشكل غير مشروع. وقد صاغت مشروعاً وطنياً شاملاً لتحديد المصادر اليتيمة وتأمينها في إطار برنامج الوكالة الخاص بالتعاون التقني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وحتى تتسنى مواكبة التهديدات المتزايدة بمزاولة أنشطة غير مشروعة، فإن هناك حاجة إلى التدريب المستمر واقتناء المعدات الملائمة.

٢٠٨- وتنظر كينيا بعين التقدير إلى الفوائد التي عادت عليها من استخدام التقنيات النووية في مجال العلم والتكنولوجيا، ولذا فهي تدعم إرساء مجتمع مؤيد للأمان النووي، بهدف تثقيف الجمهور وإعلامه بمنافع التقنيات النووية. وتتمثل أولوية الحكومة في إعادة إحياء القاعدة الاقتصادية الأولية، وثمة قطاعات مهمة كثيرة يمكن للتقنيات النووية أن تؤثر عليها تأثيراً إيجابياً.

٢٠٩- ويتسم برنامج الوكالة الخاص بالتعاون التقني بأهمية عالمية وقد أفاد بلده على وجه التخصيص. وقد استضافت كينيا حدثين إقليميين بالتعاون مع الوكالة وأتاحت خبرتها الفنية ومواردها لضمان نجاحهما. وتشعر كينيا بالارتياح لنجاح المشاريع النموذجية الإقليمية. فقد حدث تحسن ملموس في القدرات التقنية التي تتمتع بها الدول الأعضاء فيما بينها، كما تحقق شئ من التوازن في تخصيص الموارد لتلك الدول. ولذا فإنه يؤيد تبني ذلك النهج حيال التعاون التقني وإن كان لا يزال يرى حاجة إلى فرادى المشاريع الوطنية. والحكومة الكينية ملتزمة

بالوفاء بالتزاماتها المالية قِبَل الوكالة وقد زادت حجم الموارد التي تخصصها لمشاريع التعاون التقني. وهي بصدد صوغ إطار برنامجي قطري للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

٢١٠- وتسليماً بالحاجة إلى الرقابة لضبط استخدام التكنولوجيا النووية والارتقاء بها، أصدرت كينيا بالفعل قانوناً بشأن الوقاية من الإشعاعات، وسيُعرَض على البرلمان قريباً مشروع قانون عن مراقبة الاستخدام غير القانوني للمواد النووية. كما توجد هيئة مختصة بمعالجة تسجيل وترخيص الممارسات التي تنطوي على استخدام إشعاعات مؤينة. وقد جرت مضاعفة عدد المفتشين الملحقين للعمل بتلك الهيئة ويجري الارتقاء بمستوى المرافق الخاصة بهيئة التفتيش المعنية بالوقاية من الإشعاعات. وقد شاركت تلك الهيئة في مشروع الوكالة النموذجي بشأن تطوير قدرات تقنية تخص الأمان الإشعاعي وأمان النفايات على نحو مستدام، ويعتقد بضرورة النظر في دعم ذلك المشروع خلال دورة التمويل التالية. كما تم بناء مرفق في مكتب المعايير بكينيا بغية إنشاء مختبر معايرة ثانوي لقياس الجرعات، وسيُلتمَس من الوكالة تعاون تقني للمساعدة على تشغيل ذلك المرفق. كما واصلت الحكومة ترويج الاستخدام السلمي للتقنيات النووية من خلال المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا ووكالات أخرى، وهناك تشريع محدد بهذا الصدد، إضافة إلى قانون الوقاية من الإشعاعات.

٢١١- وتوجد لدى كينيا خمسة مشاريع وطنية عاملة، سيكون لبعضها تأثير إيجابي واسع المدى في منطقة شرق أفريقيا. ومن ثم فإن تلك المشاريع تتسم بأهمية خاصة من حيث الكفاءة وفعالية التكلفة بوجه عام. واقترح عقد اجتماعات إقليمية منتظمة لمناقشة المشاريع المقامة عبر الحدود.

٢١٢- وقد شاركت كينيا في مشروع لإخلاء وادي "لامبوي" من ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة، وسيكون لنجاح ذلك المشروع تأثير على الحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات. وتأمل كينيا في تمديد ذلك المشروع ليشمل البلد بأكمله. وهناك مشروع آخر – في مجال تحسين المحاصيل وتنظيمها من خلال تطبيق التقنيات النووية والتكنولوجيا الحيوية – يمضي العمل فيه قُدُماً وسيساعد كينيا على توفير الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر. كما أتاح التعاون التقني مع الوكالة معالجة سرطان عنق الرحم – الذي يعدّ السبب الرئيسي لانتشار هذا المرض بين الشابات في كينيا – وجمع الإحصاءات ذات الصلة. وتعكف الحكومة،أخيراً، على إعداد ورقة استراتيجية بغية تقديم خدمات شاملة في مجال العلاج الإشعاعي والطب النووي في أنحاء البلد. وأعرب عن أمله في مساعدة الوكالة على إعداد برنامج ملائم.

٢١٣- ونوه السيد إستيفز دوس سانتوس (الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية) إلى أن الحكومتين البرازيلية والأرجنتينية قد وقعتا، في عام ١٩٩١، الاتفاق الخاص بقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية وحدها، فيما يُعَدّ استمراراً لسجل من التعاون يمتد لأكثر من مائة عام. ويمثل التكامل الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والثقافي للبلدين خطوة مهمة لسلم ورخاء المنطقة، وتفخر الهيئة بكونها جزءاً من تلك العملية.

٢١٤- وكان وراء الإنجازات التي حققتها الهيئة فيما يتعلق باختصاصها بمراقبة ٧٦ مرفقاً نووياً بالإضافة إلى جميع المواد النووية في كلا البلدين عمل أداه الموظفون التقنيون والمفتشون والمستشارون والعاملون في المختبرات بكلٍّ من البرازيل والأرجنتين. وقد بذلت الهيئة جهوداً ضخمة لضمان الاضطلاع بعمليات التفتيش وأنشطة التحقق على نحو سليم. ولذلك يمكنها أن تضمن أن جميع المواد النووية إما أنها تُستخدَم للأغراض السلمية وحدها أو يجري حصرها في غير هذه الحالة. ولم تُكتشَف أية دلائل تشير إلى وجود مواد نووية أو أنشطة غير معلنة في أيٍّ من البلدين.

٢١٥- ومع بدء تشغيل منشآت جديدة تخص دورة الوقود في كلا البلدين، تتوقع الهيئة زيادة في جهود التفتيش والحصر والرقابة. وهي ملتزمة بتحسين الكفاءة والفعالية الكفيلة بالحفاظ على المستويات الرفيعة والجودة العالية التي تميز عملها وتفادي أية زيادات غير ضرورية في الميزانية.

٢١٦- وقد أُجريت في كلٍّ من البرازيل والأرجنتين ١٢٦ عملية تفتيش وعُقِدت دورتان تدريبيتان بالتعاون مع الوكالة في مجالات الاحتواء والمراقبة وعمليات التفتيش المفاجئة. وتحققت استقلالية ذاتية فيما يخص القياسات غير المتلفة ومعدات الاحتواء والمراقبة من خلال إنفاق أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ دولار على أحدث جيل من المعدات.

٢١٧- وقد تعاونت الهيئة مع كلٍّ من الوكالة ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة وهيئة الطاقة الذرية الأوروبية (اليوراتوم) في مجالات التحليل غير المتلف والاحتواء والمراقبة والدورات التدريبية والنُهُج الرقابية. كما يجدر التنويه بالتعاون من أجل تطبيق الضمانات في إطار الاتفاق الرباعي. وتباشر الهيئة العمل مع الوكالة في سبيل وضع مبادئ توجيهية للأنشطة الرقابية المشتركة، فضلاً عن إجراءات تخص عمليات التفتيش المفاجئة والاستخدام المشترك للمعدات الرقابية، والنُهُج الرقابية، ونظم الاتصال الحديثة والمأمونة، وتدريب المفتشين. وقد تحقق الكثير، وإن كانت الحاجة لا تزال قائمة إلى إجراء تحسينات في جميع المجالات.

٢١٨- وقد أكدت كلٌّ من البرازيل والأرجنتين على أهمية التعاون بين الهيئة والوكالة والتنسيق من أجل تحقيق فعالية التكلفة فيما يخص الأنشطة الرقابية عن طريق تجنب ازدواجية الجهود المبذولة. وتلتزم الهيئة بتحسين نفسها في جميع المجالات من أجل الحفاظ على سرية المعلومات الرقابية على نحو شفاف بالنسبة لكلا البلدين وللمجتمع الدولي. ويذهب فهمها إلى أن التزامها بمنع الانتشار هو السبيل الأمثل للتعبير عن الإجلال للمغفور له الدكتور دان بنينسون، الذي ظل إحدى الشخصيات الأكثر تأثيراً في القطاع النووي على مدى عقود وشجع الهيئة وساندها في عملها لما يربو على ستة أعوام كعضو بارز في لجنتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩ر٤٥.